

جامعة ابن خلدون - تيارت -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر  
في شعبة علوم مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك

## دور القطاع المالي في تعزيز الانفتاح والنمو حالة الجزائر

إشراف الأستاذ:

- د. حواس أمين

من إعداد:

- بخلفة عبد الصمد

- بن عمار علي بشير

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر "أ"	د. ساجي فاطمة
مقررا	أستاذ محاضر "أ"	د. حواس أمين
مناقشا	أستاذ محاضر "أ"	د. صافا محمد
مناقشا	أستاذ محاضر "أ"	د. كلاخي لطيفة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2021-2022م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

# شكر وتقدير

بعد شكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين،  
والذي منى علينا ووقفنا لإتمام هذه المذكرة، نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ  
المخلص حواس أمين الذي لم يأل جهداً في مساعدتنا في مجال البحث  
العلمي والذي أمدنا بعلمه ونصائحه وتوفيره المادة العلمية مما كان له الأثر  
الجيد والكثير في إعداد هذه المذكرة، ونسأل الله له بمزيد من الصحة  
والعافية.

كما نوجه الشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة  
المناقشة على قراءة وتدقيق هذه المذكرة وتقديمهم النصح والإرشاد.  
وأخيراً، نشكر كل من مد لنا يد العون والمساعدة لإعداد هذه  
المذكرة على أكمل وجه.

# الإهداء

نهدي ثمرة عملنا هذا إلى:

إلى الذين قال تعالى في حقهم: (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه  
وبالوالدين إحساناً. إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما، فلا تقل  
لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً، واخفض لهما جناح الذل من  
الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً).

إلى من حرصا على اجتهادنا وأنارا دربنا أبائنا الاعزاء.

إلى من كانتا منبع الحنان ورمز الأمل أمهاتنا الغاليات.

إلى جميع الأهل والأقارب وإلى روح كل عزيز فارقنا.

إلى كل من جمعني الله بهم من أصدقاء.

# الفهرس

كلمة شكر

الإهداء

ملخص باللغة العربية والانجليزية

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

المقدمة العامة ..... أ

## الفصل الأول

### تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي.

6	مقدمة الفصل
7	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي
7	المطلب الأول: مفهوم تطور النظام المالي
10	المطلب الثاني: محددات تطور النظام المالي
13	المطلب الثالث: مفهوم النمو الاقتصادي
15	المبحث الثاني: الإطار النظري
15	المطلب الأول: النظرية الهيكلية
17	المطلب الثاني: نظرية النمو الداخلي
20	المطلب الثالث: نظرية التقييد المالي
22	خاتمة الفصل

## الفصل الثاني

### الإطار العام للرابط نمو- انفتاح- تطوير مالي

24	مقدمة الفصل
25	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الانفتاح التجاري
25	المطلب الأول: تعريف الانفتاح التجاري

26	المطلب الثاني: قياس الانفتاح التجاري .....
28	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للانفتاح التجاري.....
33	المبحث الثاني: التحليل الوضعي الرابط .....
33	المطلب الأول: العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو .....
39	المطلب الثاني: العلاقة بين التطور المالي والنمو .....
48	المطلب الثالث: العلاقة الثلاثية .....
54	خاتمة الفصل .....

### الفصل الثالث

#### واقع الانفتاح- النمو والتطوير المالي في الجزائر

56	مقدمة الفصل .....
57	المبحث الأول: العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطوير المالي في الجزائر .....
57	المطلب الأول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر .....
61	المطلب الثاني: واقع التطوير المالي في الجزائر.....
63	المطلب الثالث: الدراسات ذات الصلة في حالة الجزائر .....
64	المبحث الثاني: العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر .....
64	المطلب الأول: واقع الانفتاح التجاري في الجزائر.....
68	المطلب الثاني: التركيبة السلعية والجغرافية للتجارة الخارجية في الجزائر .....
72	المطلب الثالث: الدراسات ذات الصلة في حالة الجزائر .....
75	خاتمة الفصل .....
77	الخاتمة العامة .....
80	قائمة المراجع.....

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
57	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للجزائر وبعض الدول العربية	(02.01)
58	تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي خلال الفترة (1989-2012)	(03.02)
61	تطور مؤشر عرض النقود إلي إجمالي الناتج المحلي	(03.03)
62	تطور مؤشر (QM/PIB)	(03.04)
62	تطور مؤشر (cbp/PIB)	(03.05)

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
42	القنوات التي من خلالها يمكن للتكامل المالي أن يرفع النمو الاقتصادي	(02.01)
60	تطور معدلات النمو السمية والحقيقية للناتج المحلي الجمالي في الجزائر في الفترة (1989-2012)	(03-01)
68	تطور التركيبة السلعية للواردات (1990-2017)	(03.02)
69	تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات	(03.03)
71	التوزيع الجغرافي للواردات	(03.04)
71	أهم موردي الجزائر سنة 2017	(03.05)
71	التوزيع الجغرافي للصادرات 2017	(03.06)
71	أهم شركاء الجزائر سنة 2017	(03.07)



# المقدمة العامة

## المقدمة العامة

عرف العالم في الثلث الأخير من القرن العشرين العديد من التغيرات والتطورات على نطاق واسع، مست مختلف المجالات، خاصة المجال الاقتصادي، أين توجهت دول كثيرة تحت تأثير التيارات الليبرالية، التي تسعى إلى التحرير الكامل للاقتصاد العالمي، إلى القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها أن تساهم في إدماج اقتصادها بالاقتصاد العالمي وذلك بالتحول من الانغلاق إلى الانفتاح تجارياً ومالياً. قصد تحقيق نمو اقتصادي بمعدلات مرتفعة.

يعتبر الانفتاح التجاري، أحد مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي لما يتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى الدولة، ولما يخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال اعتماد نظام تجاري تلغى فيه القيود. وبالتالي فقد أصبح العالم كله يعيش في سوق عالمية مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية. ولقد كان (دافيد ريكاردو 1817)، أول من أشار إلى وجوب وضرورة فتح الدولة لأسواقها لحرية التجارة من خلال نظريته النفقات النسبية. وتكمن أهمية التجارة الخارجية في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، حيث أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وأن الزيادة في الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد. في حين تعد ظاهرة الانفتاح المالي من الظواهر الحديثة نسبياً، بدأت منذ عقد الستينيات في العديد من الدول المتقدمة، ثم تلتها الدول النامية من خلال الإصلاحات والتحول الاقتصادي، فأولت هذه الدول اهتماماً كبيراً للقطاع المالي وعجلت به إلى التحرير والانفتاح كشرط من الشروط التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليين في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي.

ويتضمن الانفتاح المالي مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إلغاء القيود على التدفقات الرأسمالية وكذا تحرير الأسواق المالية، الأمر الذي يحفز على التعامل في الأسواق المالية بمختلف أشكال رؤوس الأموال وحتى التعاملات بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تخفيف القيود على أسعار الفائدة وعلى منح وتخصيص الائتمان وكذا على دخول المصارف الأجنبية. وتجدد الإشارة إلى أن الانفتاح المالي ارتبط بتخفيف القيود على تدفقات رؤوس الأموال الدولية، مما يؤدي إلى درجة أعلى من التكامل المالي مع الاقتصاد الدولي. وهذا ما يساهم في رفع النمو الاقتصادي. ولقد ظهرت العديد من الدراسات التجريبية لاختبار أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي. حيث انقسمت إلى مجموعتين أيدت

## المقدمة العامة

الأولى الأثر الإيجابي للانفتاح المالي على النمو الاقتصادي، في حين نفت الثانية وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي.

لم تبقى الجزائر بعيدة عن هذه التحولات، خاصة بعد أزمة 1986 التي بينت هشاشة الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أوجب جملة من الإصلاحات الجذرية، قصد التأقلم مع النظام الاقتصادي العالمي، أين يرعى صندوق النقد والبنك الدوليين، مسار اندماج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد العالمي، حيث تم الاعتماد في ذلك على وسيلتين:

اعتماد الانفتاح المالي، كسياسة للاندماج والتكامل مع الأسواق المالية الدولية. بإجراء جملة من الإصلاحات بهدف إعادة تأهيل النظام المصرفي وتحريره، وهذا بإصدار قانون رقم 10/90 الخاص بالنقد والقرض في 14 أبريل 1990 والمعدل بالأمر الرئاسي رقم 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، الذي ينص في مجمله منح النظام المصرفي مكانته الحقيقية كمحرك وممول أساسي للاقتصاد. ومن ثم توجيه التدفقات الأجنبية إلى الداخل بإلغاء ضوابط الصرف وتحرير رأس المال والأسواق المالية.

اعتماد الانفتاح التجاري، أين كان أول إجراء رسمي ملموس يخص تحرير التجارة الخارجية، ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990، حيث أعاد الاعتبار لتجار الجملة وسمح باستيراد البضائع، لإعادة بيعها وإعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف. ليتضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداءً من 1994 إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، مما ساهم في تقليص حجم الاحتكار، لتواصل الجزائر مسارها الانفتاحي، خصوصاً بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والتفاوض من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

### طرح الإشكالية:

انطلاقاً مما سبق يمكن صياغة الإشكالية المراد البحث فيها كما يلي:

كيف يؤثر القطاع المالي والانفتاح على النمو الاقتصادي في الجزائر؟  
وللإجابة على هذه الإشكالية، يمكن طرح إشكاليات فرعية التالية:

- كيف يؤثر النظام المالي على تطور اقتصادي؟

- ماهي العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري؟

- كيف يؤثر التطور المالي على الرابط انفتاح نمو في حالة الجزائر ؟  
وللإجابة على هذه الإشكاليات، اقترحنا الفرضيات التالية ؟
- يعمل توسع النظام المالي على توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل المشاريع التي ترفع معدلات الإنتاج لبلد ما
- من المتوقع أن يعمل الانفتاح التجاري على تأثير إيجابيا على النمو الاقتصادي لبلد ما لكن هذا تأثير مرتبط بتوفير عدد من العوامل
- حسب الدراسات حول الموضوع فإنه كلما تطور النظام المالي يساعد ذلك على تغذية الرابط انفتاح نمو في الجزائر

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في التعرف على واقع سياسة الانفتاح المالي والتجاري في الجزائر، وأثرها على النمو الاقتصادي. إضافة إلى معرفة درجة اندماج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد العالمي.

### أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في التعرف على واقع الانفتاح المالي والتجاري في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و2012 وكذا محاولة تحديد نسبة مساهمة صدمات مؤشرات الانفتاح المالي والتجاري في تفسير التغير الذي يحدث في النمو الاقتصادي.

### أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي لكل سياسة اقتصادية، خصوصا مع توجه الدول نحو نظام الانفتاح المالي والتجاري في محاولة منها للإسراع بالاندماج في الاقتصاد العالمي ويعود سبب اختيارنا لهذا

الموضوع للتعرف على قدرة هذا النظام في تحقيق النمو الاقتصادي وكذا معرفة درجة اندماج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد العالمي.

### حدود الدراسة:

حتى يكون تحليل الموضوع دقيقا وغير متشعب، لا بد من حدود للدراسة، فهذه الدراسة تتناول أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. ولقد شملت الفترة الزمنية الممتدة بين 1970 إلى غاية 2012 وهي فترة شهدت مرور الاقتصاد الجزائري بمراحل متعددة تماشيا مع تطور الظروف المحلية والدولية، حيث تمكننا هذه الفترة من معرفة مدى الانفتاح المالي والتجاري للجزائر وأثره على نموها الاقتصادي.

### المنهج المستخدم وأدوات الدراسة:

بناء على تساؤلات وفرضيات البحث قمنا بالاعتماد على مزيج من المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي التحليلي. حيث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي، لعرض مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع في حين أفاد المنهج الاستقرائي التحليلي الموظف لأدوات القياس الكمي في إعطاء تصور لهيكل العلاقات السائدة بين المتغيرات.

### هيكل الدراسة:

لغرض الوصول إلى تحقيق أهداف البحث من وراء هذه الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة وتحقق فرضياتها، جاء هيكل البحث مقسما إلى ثلاثة فصول كما يلي:

نتناول في الفصل الأول تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي من خلال مبحثين، نخصص المبحث الأول مفاهيم عامة حول تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني الإطار النظري.

أما الفصل الثاني نتناول فيه الإطار العام للرباط نمو الانفتاح -تطوير مالي- من خلال مبحثين، يتضمن المبحث الأول مفاهيم عامة حول الانفتاح التجاري، أما المبحث الثاني فيتم التعرض فيه للتحليل الوضعي الرابط،

في حين نخصص الفصل الثالث والأخير واقع الانفتاح -النمو والتطوير المالي في الجزائر من خلال تقسيمه إلى مبحثين، أين سيحتوي المبحث الأول على العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطوير المالي في الجزائر أما المبحث الثاني فستتطرق فيه إلى علاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر. وفي الأخير نختتم هذا البحث بخاتمة عامة نبرز فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، واقتراح بعض التوصيات التي نراها ضرورية، كذا أهم الآفاق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق البحث.

# الفصل الأول

تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي

## مقدمة الفصل:

يعد وجود قطاع مالي متطور أحد أهم المتطلبات لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك راجع لقدرة هذا القطاع على تعبئة الموارد المالية بالقدر الذي يحتاجه الاقتصاد وتوجيهها إلى استثمارات أعلى كفاءة وإنتاجية تساهم في التعزيز من معدل تراكم رأس المال الذي يعد أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، إضافة إلى دوره في توفير السيولة، وتحويل المخاطر، وتسهيل العمليات المالية، وإدارة عدم تماثل المعلومات مما يساهم في زيادة الثقة في الاقتصاد.

لقد حظيت دراسة العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي باهتمام بالغ من قبل العديد من الدراسات الاقتصادية من الناحية النظرية والتطبيقية، حيث أشارت جل النتائج المتوصل إليها إلى وجود تباين فيما يتعلق باتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، نتيجة لعدم التجانس بين الاقتصاديات واختلاف مستوى تطور القطاع المالي فيها، فهناك من الدراسات من توصلت إلى أن القطاع المالي المتطور يساهم في تسريع وتيرة تراكم رأس المال وهو أمر إيجابي لتحقيق النمو الاقتصادي، ومنها من أكد أن النمو الاقتصادي هو من يؤدي إلى التطور المالي حيث توصلت إلى أن هذا الأخير دالة موجبة في الثروة الحقيقية، فخلال عملية التنمية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية، وهذا يعني أن اتجاه العلاقة السببية يكون من النمو الاقتصادي إلى النظام المالي، وهناك من الدراسات من توصلت إلى أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاهين تتجه من القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، في حين تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي في الدول المتقدمة في المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية .

يعمل هذا الفصل على إبراز أهم المفاهيم الخاصة بتطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، واستعراض أهم النظريات التي تدرس العلاقة التفاعلية بين المفهومين.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي

سنتعرض في هذا المبحث أهم المفاهيم والتعريفات الخاصة بالنظام المالي وطبيعته، ثم نتطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي والمفاهيم ذات الصلة.

### المطلب الأول: مفهوم تطور النظام المالي

إن تطور النظام المالي هو مفهوم متعدد الأبعاد وليس من السهل إيجاد تعريف واحد، ويرجع إلى الخصائص التي تتسم بها الأنظمة المالية مختلف البلدان لدراسة شاملة لمختلف الأنظمة المالية. إلا أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (Escwa) عرفته بأنه "عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم الخدمات المالية بشكل كفؤ"، وتمثل الخدمات المالية في: تعبئة المدخرات، ومنح الائتمان ومراقبة المديرين وإدارة المخاطر وتسهيل عملية التبادل (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005، ص 26).

وحسب مفهوم Shaw (1973) يعد النظام المالي متطورا عندما يكون "تراكم الأصول المالية بوتيرة أسرع من تراكم الأصول غير المالية" (Shaw, 1973, p.19).

ومن جهته Goldsmith (1969) أكد أن مصطلح تطور النظام المالي لا يوجد لها تعريف محدد وذلك راجع إلى التعقيد في الهيكل المالي الذي يتطور بشكل مختلف من بلد إلى آخر أثناء عملية التنمية الاقتصادية (Goldsmith, 1969, pp.391-392).

ولهذا السبب قدم Goldsmith مقاربة هيكلية لمفهوم التطور المالي، أي أن دراسة تطور النظام المالي تطلب بالضرورة معلومات عن التغيرات في الهيكل المالي على مدى فترات قصيرة أو طويلة من الزمن، أي جمع المعلومات عن تدفق المعاملات المالية وإجراء مقارنة للهيكل المالي في نقاط زمنية مختلفة.

أما McKinnon and Shaw 1973 فقد اعتبر أن تطور النظام المالي والتحرير المالي مفهومان متطابقان، وذلك لأن التحرير المالي بمختلف جوانبه (تحرير النظام المصرفي الداخلي، تحرير الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال) يسمح بتحقيق ما يلي (Belkacem, 2012, pp7-8):

تحرير أس عار الفائدة والخدمات المصرفية يسمح بتوفير موارد مالية إضافية لتمويل الاستثمارات لمختلف القطاعات الاقتصادية كما يساهم في تشجيع المنافسة فيما بين البنوك مما يخفض تكلفة الوساطة المالية، ويساهم كذلك في التخصيص الأمثل للموارد المالية مما يساعد على توجيه القروض المصرفية للاستثمارات الأكثر إنتاجية.



إلغاء الحواجز أمام تنقلات رؤوس الأموال فيما بين الدول يساهم في رفع حجم الموارد المالية المحلية، الأمر الذي يسمح بتوفير التمويل اللازم والسريع للاستثمارات المنتجة خاصة استثمارات القطاع الخاص.

اعتماد 1973 McKinnon and Shaw على فرضيات النموذج النيوكلاسيكي والمتمثلة في كون جميع الأسواق في ظل المنافسة الكاملة، مما يستدعي توفر شروط السوق الكاملة وهي (إبراهيم، 1995، ص 494-495):

تتاح المعلومات لجميع أطراف السوق وبدون أي تكلفة، إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى تماثل المعلومات المتاحة للأفراد لذلك توقعاتهم تكون متماثلة أيضا.  
لا توجد أي قيود على التعامل وذلك على النحو الآتي:  
لا توجد تكاليف للمعلومات ولا توجد ضرائب.  
يمكن للمستثمر شراء أو بيع أي كمية من الأوراق المالية.  
عدم وجود قيود تشريعية على الدخول أو الخروج من السوق.  
يوجد عدد كبير من المستثمرين في السوق، ومن ثم فإن قرارات أي منهم لا يمكن أن تؤثر على أسعار الأسهم، ذلك أن كل منهم يكون قابل للسعر.

تصف المستثمرون بالرشد حيث يسعون إلى تعظيم منفعتهم من مواردهم المتاحة. بيد أنه في الواقع العملي وخصوصا في الوقت الحالي لا تتحقق شروط السوق الكاملة، إذ لا تتاح المعلومات بدون تكلفة فضلا على أنها قد لا تتاح بشكل متماثل بين الأطراف العاملة في السوق الأمر الذي يعطي الأسبقية لبعض المستثمرين على البعض الآخر، وفي الواقع العملي تتواجد تكاليف المعاملات، كما توجد ضرائب تؤثر على تعاملات السوق، وقد تقف حائلا أمام إتمام المعاملات، وعلى جانب آخر تتصف العديد من الأسواق المالية العالمية بسيطرة عدد محدود من المؤسسات على السوق بشكل يمكنها من التأثير على أسعار السوق.

حسب Dfid 2004 يعد النظام المالي متطورا ومكتمل النمو في حالة وجود المعايير التالية (Avoutou,2009,p7):

تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي،  
تنوع الخدمات المالية المتاحة وكمية الأموال التي يتم الوساطة منها في جميع أنحاء القطاع المالي  
الآخذة في الزيادة بمعدل جيد

تحسن النظام المالي من حيث الإشراف والتنظيم والاستقرار وكذلك من حيث الكفاءة والقدرة التنافسية

تزايد نسبة السكان الذين يحصلون على فرص التمويل إلى الائتمان والخدمات المالية.

ومن وجهته أعطى Levine (2004) بعدا وظيفيا المفهوم تطور النظام المالي، حيث يصف تطور النظام المالي في بلد ما بأنه تحسن في الطريقة التي يحقق بموجبها النظام المالي الوظائف الأساسية التالية (Levine,2004,pp11-19):

**أولاً:** الوساطة المالية تعبي المدخرات وتجمعها، وهي بذلك لا تعزز فحسب تراكم رأس المال في الاقتصاد بل تسهم أيضا في تخصيص الموارد حيث أنها تتيح استغلال وفورات الحجم والتغلب على العناصر غير القابلة للتقسيم في مجال الاستثمار.

**ثانياً:** تيسر الأسواق المالية الانتحار وتنوع وإدارة المخاطر، وحسبما بين Greenwood and Jovanovich فإن تنوع المخاطر الشامل لعدة قطاعات من خلال الأسواق المالية يدفع إلى التحول نحو مجموعة من المشاريع الأعلى عائدا وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي (Greenwood and jovanovich,1990,pp709-714).

**ثالثاً:** يحسن الوسطاء الماليون من تكاليف المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار ويؤدي ذلك بالتالي إلى تحسين توزيع رأس المال، وفي غياب الوسطاء الماليين سيواجه المستثمرون من الأفراد تكاليف عالية للحصول على المعلومات عندما يسعون للاستفادة من رأس المال المتاح على النحو الأفضل.

**رابعاً:** تقلل الأسواق المالية من مخاطر السيولة حيث أنها تسمح بتحويل الأصول المالية السائلة التي يفضلها المدخرون، إلى استثمارات إنتاجية طويلة الأجل.

**خامساً:** تسر النظم المالية تبادل السلع والخدمات وذلك من خلال تخفيض تكاليف المعاملات . ومن خلال التعاريف السابقة التي أعطية لمفهوم تطور النظام المالي نلاحظ أنها كانت تتمحور حول ثلاثة مقاربات:

● المقاربة الهيكلية لـ Goldsmith

● مقاربة التحرير المالية McKinnon and Shaw

● المقاربة الوظيفية لـ Levine

بناء على ما سبق يمكننا إعطاء المفهوم التالي للتطور المالي معتمدين في ذلك على التعاريف السابقة، والمتطلبات الإجرائية للبحث يعرف تطور النظام المالي على أنه "العوامل، والسياسات التي

تؤدي إلى وجود نظام مالي فعال، يضمن كفاءة تنوع المخاطر والتوزيع الأمثل لرأس المال. بالإضافة إلى الوصول إلى خدمات مالية ورأس مالية عميقة وواسعة النطاق، ويسمح لكافة رائج المجتمع الاستفادة من فرص التمويل"

### المطلب الثاني: محددات تطور النظام المالي

تتأثر درجة تطور النظام المالي في أي اقتصاد بمجموعة من المحددات والتي قد تنعكس إيجاباً أو سلباً على تحسن أو تنوع الخدمات المالية وتكاليف المعاملات والمعلومات بما يؤثر على حجم التمويل للاقتصاد أو العكس. ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى ثلاث مجموعات (بن قلبية، 2016، ص52) :

محددات اقتصادية، محددات مؤسسية ومحددات ذات صلة بالنظام المالي.

#### المحددات الاقتصادية:

تشمل المحددات الاقتصادية التي تؤثر على تطور النظام المالي مجموعة من العوامل المتمثلة في: السياسات الاقتصادية الكلية، معدلات التضخم والدخل الفردي.

#### 1.1 السياسات الاقتصادية الكلية :

يعتمد النظام المالي على محمل النشاط الاقتصادي وبذلك فهو يتأثر بالتغيرات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد ككل. لأنه من المعروف وحسب الدراسات الحديثة أن الأزمات المصرفية يسبقها في معظم الأحيان تطورات اقتصادية كلية، هذا ما يستدعي مراقبة بعض المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في:

#### أ- مؤشر النمو الاقتصادي

بحيث أي انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى إضعاف مقدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون مما يساهم في ارتفاع مخاطر الائتمان، كذلك يؤدي تدهور نمو بعض القطاعات الاقتصادية من ناحية المردودية المالية والاقتصادية، خصوصاً تلك القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية واستثماراتها، مما يؤثر مباشرة على قوة هذه المؤسسات المالية والمتمثلة في اهتزاز المحافظ المالية لهذه المؤسسات وبالتالي يقلل من تدفقاتها النقدية واحتياطياتها (بن قلبية، 2016، ص53) .

#### ب- مؤشرات ميزان المدفوعات

تتمثل مؤشرات ميزان المدفوعات التي تؤثر على تطور الأنظمة المالية في:

عجز الحساب الجاري بحيث أن أي ارتفاع في عجز الحساب الجاري قد يعطي مؤشرا على احتمالية حدوث أزمات في سعر التي يكون فيها تأثير سلبي على النظام المالي، خصوصا إذا تم تمويل هذا العجز بتدفقات مالية قصيرة الصرف (بن قبلية، 2016، ص53).

### مؤشر التضخم

إن درجة تذبذب التضخم تقلل من دقة تقييم المخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، وذلك لأن التضخم يرتبط مباشرة مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ومستوى المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار، وفي المقابل فإن الانخفاض السريع والكبير المعدلات التضخم يؤثر سلبا على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية (بن قبلية، 2016، ص55).

### المحددات المؤسسية

تشمل البيئة المؤسسية الأنظمة والقوانين التي تسمح بعملية التنمية من أجل زيادة عمق وكفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات فضلا عن الرقابة المالية تتضمن البيئة المؤسسية العديد من المؤشرات التي تتضمن الأنظمة والقوانين الخاصة بالإشراف على القطاع العمالي ومنها مؤشر تحرير القطاع المالي الذي يستخدم حرية حساب رأس المال والالتزام باتفاقية منظمة التجارة الدولية وتحرير القطاع المالي . كما يعد مؤشر حوكمة الشركات الذي يعبر عن النظم المطبقة في إدارة الشركات ويقاس هذا المؤشر عن طريق نظام التعويضات القائم على الحوافز، وكفاءة مجلس إدارة الشركات والاعتماد على الكفاءات في النظم الإدارية بالإضافة إلى القوة في التدقيق والتقارير (kangni,2006,pp15-16).

بما أن البيئة المؤسسية تعني بالأنظمة والقوانين سوف نستعرض أهم المؤشرات المؤسسية، التي هي

على النحو الآتي :

### الهيئات القانونية

ويقصد بها تلك الهيئات المسؤولة على وضع النظام القانوني وتعريف وتطبيق قواعد القانون على وجه وفي هذا الإطار تستخدم الأدبيات المتخصصة ما يعرف بنظرية القانون والمالية، حيث تفترض هذه النظرية أن المصادر القانون تأثيرات على مستوى النظام المالي، لأن الهيئات تختلف الملكية الخاصة.

### التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية

يلعب تنظيم النظام المالي والإشراف عليه دوراً محورياً في تحديد واستقراره ومدى الخدمات المقدمة، فالتنظيم هو مجموعة من اللوائح التي تفرضها السلطات على أعمال المشاركين في الأسواق المالية، أما الإشراف فهو الأسلوب الذي تتأثر السلطات بموجبه من الالتزام بمتطلبات إطار العمل التنظيمي وتنفيذها، ويهدف التنظيم والإشراف في العادة إلى حماية المودعين من السلوك الانتهازي المحتمل من جانب المالكين أو المديرين لدى البنوك ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى (Barth,2001,pp247-250) ونتيجة لأن المؤسسات التي تقبل الودائع تتعامل مع حقوق أسهم محدودة، فغنها تعمل بشكل كبير إلى زيادة رأسمالها من خلال أموال المودعين التي يتم إقراضها إلى المقترضين، ولولا القيود التنظيمية لما كان لدى المالكين أو المديرين حوافز كافية للتصرف بتحوط وضمن هيكلي مخاطر ملائم لوصول المؤسسات المالية.

المالية الأخرى من استخدام الطرق التقليدية لتقييم الإدارة الائتمانية المفترضين المحتملين، أما عن المشروعات الكبيرة فهي غالباً ما تتمتع بسجلات محاسبة كافية.

### محددات مرتبطة بالنظام المالي:

تعتبر العوامل ذات الصلة بالنظام المالي من بين أهم العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في تطور النظام المالي ومن أهمها:

### هيكل ملكية المؤسسات المالية:

لعبت المؤسسات المملوكة للدولة بشكل تقليدي دوراً هاماً في العديد من البلدان النامية والبلدان السائرة في طريق التحول الاقتصادي السوق. وفي العديد من هذه البلدان، استمرت هذه المؤسسات في السيطرة على النظام المالي رغم أدائها الضعيف الذي تم تأييده من خلال عدة دراسات إلا أن ملكية القطاع العام أثبتت عموماً أنها أدنى مستوى من ملكية القطاع الخاص.

### هيكل النظام المالي:

إن العلاقة بين هياكل النظام المالي والنمو الاقتصادي وكذا دوره في تحديد درجة التطور المالي عرف نقاشاً حاداً بين الأكاديميين المتخصصين ويمكن تمييز هيكل النظام المالي من خلال ثلاثة أنواع من النظم المالية (بن قلبية، 2016، ص 61) :

**ففي الدول ذات النظام المالي الناشئ** : تكون الوسائل المالية محدودة الاستعمال و غير متطورة، بحيث تتكون من الفرد ووسائل الادخار فقط حسابات، الادخار وودائع ذات الأجل، أما الأصول

المالية كالأسهم والسندات والأوراق المالية فهي غير متنوعة، وإذا وجدت يسكون استعمالها محدودان، وفي هذا النوع من الأنظمة تكون الوسائل المالية وسائل ادخار فقط.

**أما في الدول المعتمدة على الوساطة المالية:** فغن الوسائل المالية المتداولة التي توجه للدخار والتوظيف، فهناك وسائل تستعمل لتمويل الاستثمار كقرض الإيجار المنقول والعقار وأخرى لتمويل الاستغلال، وقد شهدت الوسائل المالية في هذا النوع من الأنظمة تطور محدود نوعا ما لكنه أكبر من التطور الذي عرفه النظام المالي السابق - .أما في الدول المعتمدة على الأسواق المالية: فقد بلغت تنمية الوسائل المالية ذروتها، بسبب التطورات السريعة التي عرفتها، وكذلك المنافسة التي تشهدها الأسواق المالية لجلب المدخرين والمستثمرين وفي هذا النوع من الأنظمة تتميز الوسائل المالية أسهم، السندات،... الخ بعدة استعمالات نذكر منها: وسائل التسديد، وسائل التوظيف، وسائل الدين، وسائل المضاربة.

### المطلب الثالث: مفهوم النمو الاقتصادي

يتحقق النمو الاقتصادي عند وجود زيادة في قدرة الاقتصاد على الإنتاج، ولكن المشكل يكمن في كيفية المحافظة ولاستمرارية في هذه الزيادة المحققة.

#### تعريف النمو الاقتصادي:

تعددت تعاريف النمو الاقتصادي بتعدد المفكرين وبتعدد المدارس الاقتصادية، فمنهم من عرف النمو الاقتصادي على انه مدلول كمي يتمثل في الزيادة المحققة في الإنتاج على المدى الطويل الإنتاج البلد (Jean,2003,p53).

وهناك من عرف النمو الاقتصادي على انه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية (أبو الفتوح، 2001، ص103).

وأیضا يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد وهذه السلع تنتج باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه الزيادة الحاصلة في الدخل الدولة معينة لفترة محددة، وبضيف بعض هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا (سيدي محمود، 1995، ص90).

لابد للاقتصاد حتى يتمكن من النمو أن يتم توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للمجتمع، أيما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وأن تكون نوعيتها أفضل، فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت، ولتحقيق النمو فإن اقتصاد دولة معينة لابد أن يزيد من مواردها الإنتاجية المتمثلة فيما يلي (أبو حرب، 2008، ص34):

**الموارد الطبيعية:** يعرف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام مثل: المعادن والمياه، الهواء، وضوء الشمس... الخ.

**رأس المال:** ويضم المصانع والأدوات والمؤن والمعدات؛

**اليد العاملة:** تعني كل الناس الذين يبحثون عن عمل أو يعملون، كما تعني مستوياهم التعليمية وخبراهم العملية؛

**التقنية:** وتشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال والمخترعات الحرة.

ومما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه تصاعدية مستمرة لمحمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي.

## المبحث الثاني: الإطار النظري

نستعرض في هذا الفصل العلاقة التفاعلية بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي حسب المدارس الفكرية.

## المطلب الأول: النظرية الهيكلية

منذ ستينيات القرن الماضي ظهر في ساحة الفكر الاقتصادي مجموعة من الاقتصاديين تعتقد بأهمية نظام التمويل كعامل مؤثر في التنمية والنمو الاقتصادي (بن قبلية، 2016، ص122) هذه الأهمية لنظام التمويل تستمد أهميتها من خلال كون مؤسسات الوساطة المالية تعمل على حشد المدخرات في المجتمع، وهو ما يعني زيادة الأموال المتاحة للاستثمار.

وجوهر هذه النظرية يعتمد على مدى تطور الهيكلية المالية، فكلما تقدمت الهيكلية المالية أدى ذلك التقدم التنمية الاقتصادية، إذ هنالك أثر إيجابي للتطورات المالية على النمو الاقتصادي، وهذا جوهر الفرضية الهيكلية (بن قبلية، 2016، ص122)، وصياغة هذه الفرضية تقوم على أساس فرضيتين أساسيتين هما:

**أولاً:** قوة أداء اقتصادي غير متجانسة، فاختلف رغبة التنظيمات الإدارية للوحدة الاقتصادية. وذلك بالطرق التي تعمل لمنفعة أصولها المالية والقيم المتعلقة بالاستهلاك الحاضر والمستقبلي وموقفهم نحو المخاطرة.

**ثانياً:** وجود اقتصاديات الحجم الوفورات الاقتصادية في الاقتصاد، ضمن قبول هذه الافتراضات يمكن زيادة الإنتاج، دون أي تغير على المصادر التكنولوجية، الأذواق، المخاطرة) وباختلاف أعمال الوحدات الاقتصادية فبعض الوحدات تدخر أكثر مما تستمر بالمقابل هناك وحدات تستثمر أكثر مما تدخر، وفائض المدخرات ينقل إلى المستثمرين عبر الوسطاء الماليين، وهكذا تستطيع مؤسسات الوساطة المالية نقل الأموال القابلة للاقتراض إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في التمويل وذلك مقابل حصولها على ضمانات أولية لضمان حق المقرضين، وهكذا يصبح الشرط اللازم لوجود الوساطة المالية هو وجود الحاجة للحصول على التمويل غير المباشر من خلال الوسطاء وهذا لا يؤدي فقط إلى زيادة الإدارات والاستثمارات بل أيضا يعزز فاعلية الاستثمارات ولهذا سيكون للتطورات المالية الأثر الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي.

فيما يري GoldSmith بأن هنالك مساهمة للتطورات المالية في النمو الاقتصادي ويمكن تلخيصها بالنقاط التالية:



أولاً: من الممكن جعل الوحدات الاقتصادية حرة من خلال عدم فك العلاقة ما بين مالكي الادخارات واستثماراتهم، لأنه في حالة غياب الأدوات المالية تتساوى الوحدات الادخارية والاستثمارية وفي حالة وجود الأدوات المالية فإن وحدات العجز يمكن أن تكون أكبر أو أقل من وحدات الفائض، أي أن أهمية وجود

المؤسسات والأدوات المالية تكمن في أن المدخرات لا تستثمر داخل الوحدات الاقتصادية بل تنقل إلى الوحدات الاستثمارية عبر الأدوات المالية المستخدمة، سيحصل المدخرون من خلال هذه العمليات على عائدات إدارتهم وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة من خبراتهم نتيجة للحوافز المقدمة لهم إضافة لحافز الادخار نفسه، ومن جهة أخرى سترداد الاستثمارات نتيجة لذلك، مما يؤدي إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادية.

ثانياً: يؤدي عدم وجود عدالة في توزيع البدائل الاقتصادية من قبل المنظم الاقتصادي، ومع اختلاف القوة الاقتصادية التي تختلف من ناحية المهارات والحوافز الضرورية لخلق المؤسسات الأدوات المالية، يرغب المستثمرون في الحصول على نفس معدل الفائدة على استثمارهم في حالة كون عملية الادخار والاستثمار متساوية، في هذه سيؤدي الفصل بين وظائف الادخار والاستثمار ونقل المدخرات من وحدات اقتصادية إلى وحدات أخرى لهدف غابات الاستثمار إلى زيادة الناتج الوطني ومن ثم تعجيل عملية النمو الاقتصادي.

ثالثاً: تتطلب المشاريع الاستثمارية التي تدر عوائد مرتفعة، بشكل خاص، تلك المؤسسات المالية وأدواتها لرغبة الوسطاء في حشد المدخرات المالية المتوفرة في الاقتصاد، ونقل هذه المدخرات المتراكمة لديها لاستثمارها في المشاريع، وفي واقع الحال فإن العديد من عمليات الإنتاج ذات المستوى الأدنى من التكلفة تتطلب حجماً كبيراً من التمويل المتمثل في فوائض الوحدات الاقتصادية (باستثناء الحكومة المركزية).

بمعنى آخر، إن التطورات المالية تعزز فرصة المشاريع الاستثمارية الضخمة وعدم إمكانية تجزئة هذه المشاريع ذات العوائد المرتفعة والتي تعمل من خلال الوسطاء الماليين، ضمن هذا المفهوم التطورات المالية لها دورها الإيجابي على النمو الاقتصادي.

يدرك (Goldsmith,1969,p190) بأن دخول الأوراق المالية الأولية مثل إصدارات الدين، والأسهم والسندات للمؤسسات غير المالية يمكن أن تؤدي إلى انقطاع حلقة الارتباط بين الوحدات الادخارية والاستثمارية، وكذلك يمكن أن تنقل رؤوس الأموال الممولة من المدخرات من مكان إلى آخر، رغم ذلك فإنه يحاول أن يبرهن بأنه في حالات التمويل غير المباشر من خلال المؤسسات المالية

والتي تعتبر أكفء من المؤسسات التي تختص في التمويل المباشر من خلال السندات الأولية وذلك للأسباب التالية:

- المؤسسات المالية تحشد المدخرات للاستثمارات المحتملة بكفاءة أكبر.

- التمويل غير المباشر عبر الوسطاء الماليين يؤدي إلى زيادة الحجم الإجمالي للاستثمارات وفي حالة غياب الوسطاء الماليين يظهر دور التمويل المباشر، أي أنه لا يوجد وسائل نقل ما بين المدخرين والمستثمرين. هذه الرؤية عالجها عدد كبير من الاقتصاديين أمثال 1960Gurlyand Shaw و1966 Patrick .

### المطلب الثاني: نظرية النمو الداخلية

كان للتوجهات الجديدة في التحليل الكلي للنمو، ومعرفة محدداته في نماذج النمو داخليا وليس كمعطيات أو محددات خارجية، أثره أيضا في أسلوب معالجة التطور النظم المالية وأثرها على النمو الاقتصادي.

فمثل هذه النماذج برهنت أنه يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مرده لعوامل داخلية وليس بفعل تأثيرات خارجية، وبالتالي فيمكن التغيير التفضيلات والتقنية، وتوزيع الدخل، والتغيرات المؤسسية أثرا إيجابيا في النمو الاقتصادي داخليا.

فالعديد من الاقتصاديين والمهتمين في قضايا النمو الاقتصادي حاولوا إدخال المؤسسات المالية كأحد عوامل ومحددات النمو الاقتصادي. وأول هذه المحاولات كانت من طرف الاقتصادي (Pagano Pagano, 1993,pp,613-622)، حيث استخدم نموذج مبسط للنمو الداخلي، حاول من خلاله إظهار مختلف التأثيرات الممكنة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي، وكان النموذج الذي استخدمه Pagano مستوحاة من نموذج النمو الداخلي المستمد من عمل Romer (1989).

وكانت صياغة هذا النموذج على النحو الآتي:

افترض Pagan أن اقتصاد تقوم فيه المؤسسات بإنتاج منتج واحد فقط يكون موجه إما للاستهلاك أو الاستثمار، مع استخدام هذه المؤسسات التكنولوجيا ذات مردود سلمي ثابت:

بحيث:

$$Y = AK \dots\dots\dots (1)$$

علما أن :

Y يمثلون على التوالي:

K, A

مخرجات الإنتاج والإنتاجية لرأس المال ومخزون رأس المال.

ديناميكية مخزون رأس المال يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$K = \dots\dots\dots (2)$$

شرط التوازن في اقتصاد معلق بدون وجود قطاع حكومي يكون على النحو الآتي:

$$\text{الادخار} = \text{الاستثمار}$$

$$I = S$$

مع افتراض أن نسبة من الادخار (Q-1) تحشد من طرف مؤسسات الوساطة المالية .

$$QS = I \dots\dots\dots (3)$$

إذا مثلنا معدل نمو الاقتصاد بـk، وعليه فحالة الاستقرار (L'état stationnaire)

لهذا الاقتصاد تكون على النحو الآتي:

$$g = AQ.S \dots\dots\dots (4)$$

مع العلم أنه :

$$g = y/y = k/k$$

و:

$$s = S/y$$

إذن ومن خلال المعادلة رقم (4) يمكن ملاحظة أن التطور المالي يؤثر على النمو الاقتصادي من

خلال 3 قنوات رئيسية هي:

1 رفع نسبة الادخار Q المستمرة

2 تحسين الإنتاجية الحدية لرأس المال

3 A رفع معدل ادخار S.

كما كانت هناك العديد من الدراسات التي استخدمت نماذج النمو الداخلي منها:

دراسة " (Greenwood and Jovanovic,1990,pp1076–1107) ، طبقا من خلالها

نموذجاً عاماً للتوازن واستخلصوا أن زيادة ثقة المدخرين في قدرة الوسطاء الماليين تعمل تلقائياً على

زيادة المدخرات.

الفصل العالم، المرجعيات النظرية والتطبيقية للعلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي

كما أن Bencivenga and Smit (بن قبلية، 2016، ص134) ومن خلال تطبيقهما لنموذج

تداخل الأجيال المبني على نموذج Dramand and Dybving، لإيضاح دور المصارف في تأمين

السيولة، أوضحوا أن الوسطاء الماليين يعملون على تخفيض الجزء المدخر في شكل سيولة نقدية وأصول

سائلة غير منتجة، ومن ثم زيادة كفاءة تخصيص الأمثل للموارد المدخرة والمستثمرة من خلال التراكم

الرأسمالي.

ووفقا لهذه الرؤية ومن إيضاح دور الادخار لعملية النمو الاقتصادي، فإن زيادة الادخار لدى الوسطاء الماليين ذات أثر فعال على دالة الإنتاج، هذا التأثير ينشأ بفعل تخفيض مخاطر السيولة وإدارتها من قبل المدخرين والمستثمرين، حيث يعمل الوسطاء الماليون على تسهيل تحويل المدخرات من مدخرات قصيرة الأجل لاستثمارات طويلة الأجل والمواءمة بينهم.

استخدم (King and Levine,1993,pp717-737) نموذجاً داخلياً للنمو الاقتصادي لإيضاح الدور الإيجابي للوسطاء الماليين بقدرهم على الحصول على معلومات وافية عن كفاءة المشروعات محل التمويل مقارنة بالمدخرين الأفراد الذين لا يمكنهم تحقيق ذلك، هذه الميزة للوسطاء الماليين ومؤسسات التمويل المصرفية تتيح لها معرفة الاستثمارات القادرة على تحقيق زيادة مطردة في الإنتاج، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي.

أما (Becsi (Becsi,1998,pp98-115 فقد استخدم النموذج الداخلي للنمو لتوضيح كيف أن خدمات المؤسسات المالية والوسطاء الماليين تعمل على توليد آثار إنتاجية كبيرة، هذه الخدمات من وجهة نظرهم تعمل على تحقيق توازن مزدوج ناتج عن التداخل الحركي بين قرارات الادخار لقطاع التمويل والقطاع العائلي وبين سلوك المنافسة الاحتكارية لقطاع المؤسسات المالية والمصارف الذي يمكن ملاحظته من خلال المقارنة الساكنة المعدل التفضيل الزمني للمستهلك والمخاطرة الاستثمارية مع التكاليف المصرفية للوسطاء الماليين، كما استنتج هؤلاء الباحثون أن خدمات مؤسسات الوساطة المالية مرتبطة بمرونة عرض العمل ومستوى التوظيف، فالتغير الحدي في النظام المالي يؤدي إلى تغير مضاعف في توازن النشاط الاقتصادي، ومن ثم فإن مستوى مرتفعا من التشغيل والمؤشرات المالية يقترن عادة مع مستوى مرتفع أعلى في النمو الاقتصادي هذه النتائج حفزت بعض الاقتصاديين لتركيز البحث في معرفة القنوات التي يمكن للوساطة المالية أن تؤثر بها في النمو الاقتصادي . فالعمر بحث في العلاقة بين النقود والنمو الاقتصادي، وبين أثر تعبئة المدخرات على النمو، وكيف يعمل الوسطاء الماليون على رفع كفاءة التخصيص. إذ أن الوساطة المالية عن طريق الوسطاء الماليين تؤمن تخصيصاً أمثل للموارد المالية من خلال النقل الآمن بين الوحدات الاقتصادية وذلك بتخفيض المخاطر الأخلاقية *Hasard Moral*، والاختبار غير المواتي *Adverse Selection*، ونفقات التحويل *Costs Transaction*، وهي أمور ذات أثر بالغ على النمو الاقتصادي.

هذه القنوات التي من خلالها تسهم الوساطة المالية إيجابياً في النمو الاقتصادي التي استخدمها العمر في نموده الحركي للنمو الاقتصادي ليوضح أن هناك تأثيراً ذا اتجاهين الوساطة المالية وليس موجبا في كل الأحوال. فالوساطة المالية المناسبة تحفز النمو الاقتصادي. بينما تؤدي المؤسسات المالية

غير الموازية إلى تعويق جهود التنمية ومن ثم تخفيض النمو الاقتصادي. فعدم وجود مؤسسات وساطة مالية ذات كفاءة، أو وجود متطلبات احتياطي غير مبررة، أو أي قيود كمية أو نوعية تحد من كفاءة الوساطة المالية تترك أثرا بيّنا على مستوى وحجم النمو الاقتصادي وفي المقابل فإن الوساطة المالية الموازية تعمل على رفع كفاءة تخصيص مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال بتوجيه تلك المدخرات للمشاريع التي تتميز بارتفاع في الإنتاجية، وذلك عن طريق تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها فنيا وماليا بالإضافة إلى تخفيض مستوى مخاطرة توجيه المدخرات للاستثمارات عالية التقنية والإنتاجية والمخاطرة.

### المطلب الثالث: النظرية التقييد المالي

تعتمد رؤية هذه المدرسة في تأثير النظام المالي ومؤسسات الوساطة المالية في النمو الاقتصادي من خلال القول بأننا تقييد الأدوات المالية وخاصة سعر الفائدة وسقف القروض ونسب الاحتياطي تؤثر سلبا وبدرجة كبيرة على تكوين رأس المال الوطني.

ومن ثم النمو الاقتصادي يتطلب تحريرا للسعر الفائدة من خلال إزالة جميع القيود المؤسسية الكفيلة بتقييد سعر الفائدة السوقي، من شأن ذلك ترك الأدوات النقدية وخاصة سعر الفائدة تتحدد تلقائيا من خلال قوى السوق للوصول لمستوى السعر التوازني الكفيل بالحد من دورة انخفاض المدخرات، انخفاض الاستثمارات ومن ثم انخفاض الدخل (بوغزالة، 2016، ص153).

فالفكرة التي دافع عنها McKinnon بقوة من خلال دراسته النظرية تتمثل في:

إن تحرير سعر الفائدة المتوافق مع إنخفاض معدلات التضخم من شأنه تحفيز تراكم رأس المال وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية، فالأفراد والمؤسسات والشركات التي تعمل في ظل بيئة تسمح أو تعمل على تقييد الأدوات المالية تواجه بصعوبة الحصول على الائتمان الكافي للاستثمارات ومن ثم تعتمد على التراكم الذاتي للرؤوس الأموال واقتصار الاستثمارات على هذا الجانب فحسب وهو ما يمثل تقييدا لنمو الاستثمار، لهذا السبب كانت دعوة McKinnon صريحة للدول النامية خصوصا بضرورة قطاع الوساطة المالية من القيود الكمية والنوعية قدر المستطاع كشرط ضروري العملية النمو الاقتصادي (بوغزالة، 2016، ص154).

هذه النتيجة للقيود على المؤشرات والأدوات المالية تنشأ من ارتفاع مختلف أنواع التكاليف، أولها التكلفة الناشئة عن انخفاض كفاءة المؤشرات المالية في أدائها لدورها المنوط بها حيث يعمل ذلك على زيادة تكاليف وحدة الائتمان المتاح للاستثمار. كذلك الحال بالنسبة لزيادة ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني. أما بالنسبة للنوع الأخر من التكاليف فهو ينشأ عن تخفيض الحجم الأمثل لقطاع

مؤسسات الوساطة المالية، وهو ما يعني التقليل من حجم المنافسة وزيادة تكلفة الحصول على الائتمان. بناء على ذلك فإن تحرير الأدوات المالية من وجهة نظر مفكري هذه المدرسة لتصل إلى أسعارها الحقيقية التنافسية سيكون له أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي قصير وطويل الأجل. وقد عمد Smith 1990 لنمذجة ذلك رياضياً من خلال محاولة تقديم صياغة مثلى لحجم التحرير المالي المثالي في حالة الاستقرار. إذ يرى الباحث أن التحرير المالي له أثره لكنه ليس في كل الآلات أثره الإيجابي على النمو حيث قد تتحول النتيجة إلى أثر تضخمي بدلا من أثر التنموي.

## خاتمة الفصل:

في ضوء ما تقدم في هذا الفصل، توصلنا إلى طبيعة العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، من خلال مختلف الإسهامات النظرية حول هذه العلاقة، فالمدرسة الهيكلية توصلت أن وجود شبكة واسعة من المؤسسات المالية وكذا تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية بالإضافة إلى التوسع في أنشطة هذه المؤسسات سيكون له أثر إيجابي على الادخار والاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي ومن جهة أخرى تعتبر دراستي 1973 McKinnon و 1973 Show من الدراسات التي أبرزت أهمية التطور المالي في النمو الاقتصادي، فقد أكدنا أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المصرفي تقيد النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من اختلاف النموذجين الذين استخدمهما كل منهما، حيث لم يعتبر Show النقود ضمن الثروة، ولكن اعتبرها وسيلة للدفع ومدخلا إنتاجيا وسيطيا في كل القطاعات غير النقدية، بينما اعتبر McKinnon النقود عنصرا إنتاجيا وبديلا كاملا لرأس الملى، فإن النتيجة التي وصلنا إليها متطابقة، فالسياسات التحريرية المغلقة بالنظام المالي تحفز النمو الاقتصادي من خلال تحسين نوعية وكمية الاستثمار.

ومع تطور الفكر الاقتصادي التنموي من خلال ظهور نظرية النمو الداخلي، التي أكدت أن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون مرده لعوامل داخلية، لذا حاول العديد من الاقتصاديين إدخال التطور المالي كأحد عوامل النمو الاقتصادي، غير أن الباحثين الاقتصاديين لم يسعوا إلى إلقاء الضوء على اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حتى نشأت نظرية النمو الداخلي في مطلع التسعينات القرن الماضي، ومنذ ذلك الحين، حاول عدد كبير من الدراسات العملية تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي باستخدام أنواع مختلفة من نهج الاقتصاد القياسي وتشكيلة من المؤشرات القياس التطور المالي، ونخلص من هذه الدراسات التطبيقية إلى أن هناك عددا من وجهات النظر، تتعلق الأولى بفرضية العرض القائد Supply-leading والتي تشير إلى أن التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي، في حين وجهة النظر الثانية تنص على فرضية الطلب التابع Demand-Following والتي تعتبر أن التطور المالي هو نتيجة للنمو الاقتصادي، أما عن وجهة النظر الثالثة فهي ترى أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين، من القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي خلال المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، في حين أن السببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى القطاع المالي خلال المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية، فيما يشكك بعض الاقتصاديين أن وجود علاقة سببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، بدلا من ذلك يرى أنهما

مستقلتان..

ظاهرتان

# الفصل الثاني

الإطار العام للربط نمو- انفتاح - تطوير مالي



## مقدمة الفصل:

لقد حظي الانفتاح التجاري والمالي باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي، حيث برزت عدة نظريات تدعو إلى تطبيق مبدأ الحرية عن طريق مجموعة من المبادئ والفرضيات، إذ يعتبر الانفتاح التجاري احد مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي لما يتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى الدولة، وما يخلقه من روابط علي مستوى الاقتصاد الكلي من خلال اعتماد نظام تجاري تلغي فيه القيود، أما الانفتاح المالي فيعد من الظواهر الحديثة نسبيًا، بدأ منذ عقد الستينات في العديد من الدول المتقدمة، ثم تلتها الدول النامية من خلال الإصلاحات والتحول الاقتصادي، وتعد إستراتيجية الانفتاح المالي وعملية رفع القيود أو الحد منها من ابرز عمليات إعادة هيكلة القطاع المالي والتي أدت إلى زيادة حركة رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم.

إن الانفتاح التجاري والمالي التزايد لدول العالم علي بعضها البعض يشكل احد أهم عناصر نموها، فقد ظهرت عدة دراسات نظرية وتجريبية تبحث العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي في كل من البلدان المتقدمة والنامية علي حد سواء، وذلك باستعمال عدة مقاييس قصد تحديد اثر هذا الانفتاح علي النمو الاقتصادي.

و من خلال هذا الفصل سنحاول عرض بعض العموميات حول كل من الانفتاح المالي والتجاري مع عرض مختلف الدراسات النظرية والتجريبية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الانفتاح التجاري

يعتبر الانفتاح التجاري احد مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي لما يتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى الدولة، وما يخلق من روابط علي مستوى الاقتصاد الكلي من خلال اعتماد نظام تجاري تلغي فيه القيود، مما يساهم في التأثير علب النمو الاقتصادي ولقد برزت العديد من الأعمال النظرية والتجريبية لاختبار اثر الانفتاح التجاري علي النمو الاقتصادي .

### المطلب الأول: تعريف الانفتاح التجاري

لقد تعددت وتطورت تعاريف الانفتاح التجاري وفقا للتوجيهات الاقتصادية للتجارة، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

لقد عرف (Bhagwati and Kruege (1978) الانفتاح التجاري بأنه: "عملية تبتعد عن فرض القيود علي حصص الاستيراد، ربما بمعدل صرف غير متوازنة، للوصول إلي نظام لا تستخدم فيه سوي تعريفات جمركية مفروضة حسب أسعار الصرف المتوازنة". (بورداش، 2017، ص 19)

أما Krueger(1986) فعرفه بأنه: "أي سياسة من شأنها أن تقلل من ضوابط التقييد، وهو يعتبر التحرير كوسيلة للانفتاح، وانه تحول من اقتصاد مغلق إلي اقتصاد مفتوح، حيث الحد من الضوابط أو إزالتها تمام. (بورداش، 2017، ص 19)

في حين استعمل (Homas and Nash(1991), Michaely and Choksi(1991) الحيادية في تعريفهم أي إتباع سياسات حيادية، بحيث لا يشمل فقط تخفيض التحيز ضد الصادرات وزيادة الاعتماد علي آلية السعر، لكن يشمل أيضا التخفيض في مستوى التدخل الحكومي، ويعتمدون في ذلك علي مجموعة من الإجراءات منها: التخفيض من قيمة التعريفات الجمركية، تحويل القيود الكمية إلي تعريفات جمركية، دعم الصادرات، توحيد أسعار الصرف المتعددة... (بورداش، 2017، ص 19)

وحسب (Mc Culloch, Winters and Cierra(2001) فان الانفتاح التجاري من الناحية العملية يعبر عن أهمية التجارة في اقتصاد البلد وهو إجراء ضروري، حيث أن عدم توفره قد ينتج عنه تقييد السياسات التجارية ونظام سعر الصرف، مما يؤدي إلي اختلالات في الأسعار المحلية وبالتالي يتضمن الانفتاح التجاري عدة اهتمامات بنوية: حجم البلد واثرا للانفتاح علي التجارة، إصلاح السياسات التجارية (تحرير التجارة)، إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية (بما في ذلك الاستقرار وتخفيض قيمة العملة). (بورداش، 2017، ص 20)

و مما سبق فان الانفتاح التجاري يتمثل في إقامة نظام تجاري تحتفي فيه القيود الجمركية، سواء كانت قيود سعريه (تعريفات جمركية) أو قيود غير سعريه (نظام الحصص)، ويشمل هذا الانفتاح العديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية.

### المطلب الثاني: قياس الانفتاح التجاري

لقد حظي الانفتاح التجاري بالكثير من الاهتمام في الاقتصاد الدولي، فقد ظهرت في الأدبيات الاقتصادية عدة دراسات استعملت مقاييس مختلفة لقياس الانفتاح التجاري، منها ما اعتمد علي تقسيمها إلي مجموعتين، ركزت الأولى علي قياس التجارة الخارجية من حيث الحجم، في حين ركزت الثانية علي القيود التجارية، ومن أهم هذه المقاييس ما يلي: (بورداش، 2017، ص20)

### مقياس درجة الانفتاح

يعتبر احدي مقاييس الانفتاح المطبق كثيرا في معظم الدراسات، خاصة تلك التي تربط الانفتاح التجاري (TO) بالنمو الاقتصادي ويعبر عنه بمجموع الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي: (بورداش، 2017، ص20)

$$TO=(X+M/GDP) \quad (1.36)$$

كما تستعمل نسبة الصادرات والواردات إلي الناتج المحلي الإجمالي كل علي حدي ( $M/GDP, X/GDP$ ) لقياس درجة الانفتاح التجاري، (بورداش، 2017، ص20) وقد أشار Edwards(1993) إلي أن الخصائص المميزة في الأدبيات السابقة هو التركيز الكثير علي الصادرات، لكن وفقا لنظرية الميزة النسبية فان التجارة الخارجية تؤدي إلي زيادة كفاءة استخدام موارد البلد من خلال استيراد السلع والخدمات التي كانت ستكلف البلد الكثير في حالة إنتاجها محليا، وبالتالي فان الواردات لا تقل أهمية عن الصادرات بالنسبة للأداء الاقتصادي وفي الواقع ينبغي النظر في أنهما مكملين لبعضهما البعض.

### مقياس قيود التجارة (Trade Barriers)

يتضمن هذا المقياس كل من متوسط معدل التعريفات الجمركية، الضرائب على الصادرات، مجموع الضرائب على التجارة الخارجية ومؤشر القيود غير التعريفية، ولقد قام Anderson and Neary(1992) بإعداد مؤشر يدمج أساسا تأثير كل من القيود التعريفية وغير التعريفية، وفي حين استخدم Edwards(1992,1998) القيود غير التعريفية كمقياس للقيود التجارية واستنتج أنها مؤشرات ضعيفة للتوجه التجاري .

### ترتيبات الدفع الثنائية (Bilateral Payments Arrangements)

هي اتفاقية لوصف الطريقة العامة لتسوية الميزان التجاري بين بلدين، ولقد استخدمت بعد الحرب العالمية الثانية من طرف معظم الدول من اجل تمويل التجارة بسبب وجود صعوبات في ايجاد العملة الصعبة —

وهناك العديد من الدراسات مثل (Trued and Miksel(1955)، (Triffin(1976)، (August(1997) قاموا بدراسة مدى إمكانية اعتبار ترتيبات الدفع الثنائية كخطوة هامة نحو المزيد من الحرية التجارية.

### مقياس علاوة السوق السوداء (Black Market Premium)

توضح هذه العلاوة مدى نجاح ترشيد الأسعار في سوق الصرف الأجنبي، ولا يمكن أن توجد إلا إذا كانت ضوابط رأس المال تحول دون الشراء والبيع الحر للصرف بسعر الصرف الرسمي. (بورداش، 2017، ص 22)

في أدبيات النمو، كثيرا ما يستعمل هذا المقياس لإظهار شدة القيود التجارية — أغلب هذه الدراسات بينت أن العلاوة والنمو هي معنوية سالبة (Harrison(1996), Sala-i-Martin(1997)، (Edwards(1998)، وقد أشارت دراسة كل من (Rodriguez ، Levine and Renelt(1992)، (and Rodrick(2001) إلى انه نظرا للارتباط القوي بين علاوة السوق السوداء وعدد من السياسات غير السليمة وآثارها مثل: التضخم المرتفع، مشاكل الدين الخارجي — درجة مرتفعة من الفساد، تطبيق غير كفاء للقانون — فإنه من الصعب استخدام هذا المتغير كمؤشر لأي واحدة من هذه السياسات — هكذا استنتجت هذه الدراسات قوة تضليل استخدام علاوة السوق السوداء كمقياس لشدة القيود التجارية — لأنها تقيس مجموعة من السياسات غير السليمة بدأت من كونها مقياس للسياسة التجارية — لذا هناك من يستخدم تحركات سعر الصرف الحقيقي، رغم صعوبة تقدير مستواه التوازني فإنه من الممكن استخدام الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي للدلالة على تحرير التجارة لأنه من المتوقع أن يؤدي هذا الأخير إلى خفض هذا المتغير —

### مؤشرات التوجه التجاري (Indices of Trade Orientation)

هي عبارة عن مؤشرات أعدها بعض الباحثين (Leamer(1988) مؤشر الانفتاح، (Dollar(1992) تشوه السعر وتقلبات المؤشر، (Sachs and Wamer(1995) مؤشر الانفتاح وذلك لاختبار أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وقد تم الاعتماد على هذه المؤشرات

نظرا لكون المقاييس السابقة غير مرتبطة أو ضعيفة الارتباط فيما بينها، وقد لقيت هذه المؤشرات اهتماما كبيرا من قبل الباحثين الاقتصاديين والشركات متعددة الجنسية — قام (Rodriguez and Rodrick, 2001) باختبار الأدبيات التجريبية الحديثة التي تبحث في أثر سياسات التجارة على النمو التي تشمل :

(Harrison (1996), (Edwards(1998) ، Dollar (1992), Sach sand Wamer(1995) ، Frankel and Romer(1999) و استنتج بأنه لا يمكن الاعتماد على هذه المؤشرات في قياس آثار السياسات التجارية، كونها مرتبطة بمتغيرات اقتصادية أخرى وليس بالضرورة أن تعبر عم مدى حرية التجارة الخارجية.

### المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة للانفتاح التجاري

يقوم الانفتاح التجاري أساسا على تحرير المبادلات الخارجية للدولة، عن طريق إزالة كافة القيود التي تحول دون مبدأ الحرية التجارية عن طريق مجموعة من المبادئ والفرضيات — وفيما يلي سوف نتناول أهم النظريات المفسرة لحرية التبادل الدولي —

#### الانفتاح التجاري في الفكر الكلاسيكي

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، ومن أهم روادها (Adam Smith(1776) Ricard(1817), John Stuart Mill(1848)، وقد جاءت آراءهم كرد فعل لمذهب التجارين الذين نادوا بتدخل الدولة الدولة عن طريق فرض قيود على التجارة الخارجية، من أجل تحقيق فائض يسمح لها بتدفق الذهب والفضة وزيادة ثروة الدولة.

#### نظرية النفقات المطلقة ل(Adam Smith ,1776)

جاءت أولى محاولات التنظير للتجارة الدولية على يد(Adam Smith(1776) ، الذي أرجع قيام التجارة إلى اختلاف النفقات المطلقة، وتمتع الدولة بميزة مطلقة في سلعة معينة — فالدولة التي تصدر يعني أنها تنتج السلعة بأقل تكلفة من غيرها — ويرى (Adam.S(1776) أن تحرير التجارة يؤدي إلى اتساع دائرة السوق نتيجة توحيد أسواق الدول، من خلال القضاء على القيود التي تقف أمام اتساع التخصص وتقسيم العمل — مما يساهم في زيادة حجم الإنتاج ومبادلاته وبالتالي تحقيق زيادة في الثروة (النمو) . (بورداش، 2017، ص23)

على الرغم من إسهام (Adam.S(1776) في التنظير للتبادل الدولي، إلا أن ما يؤخذ على مبادئه في تحرير التجارة، أنها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأية ميزة مطلقة — ومن ناحية أخرى لا يرى (Adam.S(1776) داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فالثانية

تعد امتدادا للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل — وقد كان (1817) David Ricardo أول من أوضح هذا الفارق فيما أسماه بقانون النفقات النسبية. (شهاب وناشد، 2006، ص54)

### نظرية النفقات النسبية ل(1817) David Ricardo

انطلق (1817) David Ricardo في نظريته من أن الميزة النسبية هي الأساس في قيام التخصص الدولي في المبادلات التجارية، وبالتالي في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل، وتستورد السلع التي تنتجها بتكلفة نسبية أكبر — (عبد القادر، 2011، ص25)

رغم ما حققته هذه النظرية بدفاعها عن التخصص وحرية التجارة، إلا أنها لم تسلم من النقد، حيث افترضت أن قيم الأشياء تتحدد على أساس عنصر العمل غير أنه ليس العنصر الوحيد الذي يدخل في إنتاج السلعة، كما أن الافتراض بأن التبادل يتم على أساس النفقات النسبية يبدو أنه غير منطقي.

فالملاحظ أن هذه النظرية ركزت على جانب العرض وعوامله، وأهملت جانب الطلب وما له من أهمية في تحديد معدل التبادل الدولي، وهو ما جاء به (1848) John Stuart Mill في نظرية القيم الدولية. (عبد السلام، 2007، ص45)

### نظرية القيم الدولية ل(1848) John Stuart Mill

كان ل(1848) John Stuart Mill دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية الطلب المتبادل من جانب كل دولة على سلع دولة أخرى، في تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي، حيث أوضح بان قيمة السلعة المصدرة في البلد الذي يصدرها تتحدد بنفقة إنتاجها، أما قيمة السلعة المستوردة فإنها تتوقف على نفقة إنتاج السلعة المصدرة، و عليه فان ما يحددها هو المستوي التوازي للطلب المتبادل على السلعتين من طرف الدولتين. (فليح، 2001، ص65)

وبالتالي فان معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية، هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، و يتوقف تحديد هذا المعدل عند (1848) Mill على حجم طلب كل دولة على السلع التي تنتجها الدولة الاخرى ومرونة هذا الطلب، و تتحدد من خلاله المكاسب الناتجة عن تحرير التجارة الدولية، حيث انه كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من

المعدل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكاسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح، ومن هنا انتهى Mill إلى أن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكسبا أكبر من الدولة الكبيرة في التجارة الدولية. لقد بعدت هذه النظرية عن الواقع حيث افترضت تكافئ الأطراف، لكن إذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد معدل التبادل الدولي، كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل يعد قييدا علي تلك النظرية. (شهاب وناشد، 2006، ص59)

### الانفتاح التجاري في الفكر النيوكلاسيكي

أوضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، إن التبادل الدولي يقوم علي أساس اختلاف النفقات النسبية بين الدول، أي أنها بينت أن متى تقوم التجارة الخارجية، ولكنها لم تفسر لماذا تقوم هذه التجارة، ومن هنا جاءت مساهمة النظرية الكلاسيكية التي تعد امتدادا للنظرية الكلاسيكية في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية.

### نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

ترجع هذه النظرية، و التي جاء بها (R.Heckscher(1919), B.Ohlin(1933) سبب قيام التجارة الخارجية إلى التفاوت بين الدول في مدي وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، هذا من شأنه أن يخلق اختلاف في أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي في أسعار المنتجات، نظرا لاختلاف ما تحتاجه السلع من عوامل الإنتاج مما يبرز قيام التجارة بين مختلف الدول. (عوض الله، 2004، ص20) وبالتالي ففي ظل الانفتاح والتبادل الحر تتجه الدولة إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها كميات أكبر من عامل الإنتاج الموجودة لديها بوفرة نسبية أيضا، وتستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام الكثيف لعامل الإنتاج النادر نسبيا والذي سعره مرتفع نسبيا لديها. (ابوشرار، 2007، ص118)

لقد قام P.Samuelson(1941) بتطوير نظرية "Heckscher-Ohlin" حيث بين أن ارتفاع السعر النسبي للسلعة يؤدي إلى ارتفاع الأجر النسبي للعامل المستخدم بكثافة في إنتاجها، وقد أدى ذلك إلى نظريته حول "تعادل أسعار عوامل الإنتاج" التي عرفت باسم نظرية "Heckscher-Ohlin-Samuelson". (بورداش، 2017، ص25)

ووفقا لهذه النظرية فإن قيام التجارة الخارجية يؤدي إلى معادلة الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة في الدول المتاجرة مع بعضها البعض. (ناصر وعمارة، 2007، ص102) وبالتالي

فإذا كان التبادل حر بين الدول، فإن الفوارق في أسعار عوامل الإنتاج تنقلص، حتى تتعادل أسعار عوامل الإنتاج المستعملة في إنتاجها. (ابوشرار، 2007، ص ص126-128).

علي الرغم من إسهامات هذه النظرية، إلا أنها لم تسلم هي الاخرى من الانتقادات، أهمها أن النظرية اهتمت بالجانب الكمي لعوامل الإنتاج وأهملت الجانب الخاص بها (عبدالسلام، 2007، ص50)

كما إن افتراض تشابه دوال الإنتاج يعني استبعاد اثر البحث والتطوير، وما يمكن أن ينشأ عنه من تقدم تكنولوجي، تمكن الدول من التمتع بمزايا مكتسبة تؤهلها للتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا.

### الانفتاح التجاري في الفكر الحديث

لقد اجتهدت النظريات السابقة بعدد من المحاولات لتفسير التجارة الخارجية، وكانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقتها والاقتراب من واقع التبادل التجاري، الذي ألزم التقصي والبحث من اجل تقديم تفسير للتجارة الخارجية أكثر ملائمة واتفاقا مع التطبيق السائد، مما أدى إلى ظهور اتجاه جديد يحاول تفسير التجارة الخارجية من خلال التركيز علي تأهيل العمل وعلي التقدم التكنولوجي.

### الفارق التكنولوجي

تم تقديم النموذج من طرف الاقتصادي (1961) J.Posner، إذ لاحظ أن الدول المتشابهة في عوامل النتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، حيث أن ابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع جديدة، يمكن بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها، إذ أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها باحتكار التصدير في سلع القطاع المعني. (بورداش، 2017، ص27)

وقد لاحظ (1979) Krugman، أن دول الشمال تقوم بالابتكار التكنولوجي تنتج سلع جديدة، علي عكس دول الجنوب التي لا تنتجها إلا بعد مرور فترة زمنية معينة، غير أن الاحتكار التكنولوجي في دول الشمال يبدأ بالتراجع باستمرار بسبب التحول التكنولوجي، ولا يمكن إبقاؤه إلا عن طريق ابتكار سلع جديدة. (بورداش، 2017، ص27)

### دورة حياة المنتج

إن نموذج دورة حياة المنتج هو النموذج الأعلم والأوسع من نموذج الفارق التكنولوجي، طوره (1966) R.Vernon، ويوضح هذا النموذج بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات والإنتاج في كل فترة وعمر هذا المنتج (شهاب، 2007، ص103)، من خلال سلسلة المراحل التي يمر بها المنتج



الجديد في مسيرة تطوره، حيث يبين أن أعداد كبيرة من الإنتاج الجديد يبدأ إنتاجها وبيعها في الأسواق المحلية، وبعد أن ينتشر هذا المنتج ويصبح كثير الاستعمال يجذب البلدان الاخرى، ويصبح البلد مصدر لهذا المنتج الجديد، إلى أن تصل مبيعاته في بعض الدول إلى مستوى عال، الشيء الذي يغري الشركات الأجنبية للقيام بإنتاج هذا المنتج وتصديره لسد حاجات بعض البلدان، عندما تبدأ صادرات هذا البلد بالانخفاض، من المحتمل أن تقوم هذه الشركات بتصدير هذا المنتج إلى البلد نفسه، وهذا يمثل دورة حياة المنتج. (ابوشرار، 2007، ص ص155-156)

### التحليل الجديد لعوامل الإنتاج

يعتبر هذا التحليل توسيعاً لنظرية "Heckscher-Ohlin" حيث يأخذ بعين الاعتبار عدد أكبر من عوامل الإنتاج المرتبطة أساساً بوجود رأس المال البشري، إذ أصبحت الندرة أو الوفرة النسبية للعمل البشري تحكم التجارة الخارجية، وقد خلصت دراسات عدة إلى أن الدول كأفراد تستثمر للمستقبل، ليس فقط بتراكم رأس المال المادي ولكن أيضاً بالإنفاق على رأس المال البشري كالتعليم والتدريب، مما يسمح برفع مستوى إنتاجه ومهارة العاملين، ويعتبر هذا من العوامل الأساسية للتقدم الصناعي للبلدان (عبدالقادر، 2011، ص 52)، حيث إذا توفر بلد ما على يد عاملة ماهرة بالمقارنة مع غيره فإنه سوف يصدر متوجات ذات كفاءة في العمل المؤهل. وقد لاحظ كل من Keesing(1966), Leontief(1964) أن الصادرات الصناعية الأمريكية تشغل يد عاملة ماهرة أكثر من الواردات الصناعية.

## المبحث الثاني : التحليل الوضعي الرابط

إن الانفتاح التجاري والمالي المتزايد لدول العالم على بعضها البعض يشكل احد اهم عناصر نموها؛ فقد ظهرت عدة دراسات نظرية وتجريبية تبحث العلاقة بين انفتاح والنمو الاقتصادي في كل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء؛ وذلك باستعمال عدة مقاييس قصد تحديد اثر هذا الانفتاح على النمو الاقتصادي

### المطلب الأول : العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو

لقد اهتمت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية باختبار اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

#### الإطار النظري للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

تحتل التجارة الخارجية دورا هاما في الاقتصاد الدولي، وتعتبر امتدادا لعمل الاقتصاد المحلي في توفير احتياجاته التي لا يلبئها إنتاجه المحلي، وتصريف فائض هذا الإنتاج بالشكل الذي يساعد على استمرار عمل النشاطات الاقتصادية عموما والإنتاجية خصوصا ويتيح نموها وتطورها. ومن بين إسهامات التجارة الخارجية في النمو، نذكر ما يلي: (فليح, 2010, ص ص 147-152)

تتيح التجارة الخارجية إمكانية تحقيق حجم كبير للإنتاج، وذلك باستخدام تقنيات إنتاجية متطورة من خلال توفير قدر واسع من رأس المال الإنتاجي مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية، وهذا ما يسمح بزيادة الإنتاج. إضافة إلى توفير إمكانيات تتيح للمشروعات تطوير التقنيات الإنتاجية عن طريق تخصيص هذه الإمكانيات للبحث والتطوير، وهذا ما يدفع إلى تحقيق المزيد من التوسع والنمو الاقتصادي؛ زيادة الإنتاج المحقق في الاقتصاد من خلال ما يمكن أن تتيحه التجارة الخارجية من قدرات أوسع وأكبر مع الأخذ بالتخصص وتقسيم العمل، وهذا يؤدي إلى استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة في الاقتصاد.

إن محدودية الأسواق المحلية وضيق العديد منها، وعدم إمكانية تصريف الإنتاج المحقق يؤدي إلى هدر وضياح اقتصادي، وهو الأمر الذي يمكن تجاوزه من خلال التجارة الخارجية التي تتيح إمكانية استغلال الطاقات الإنتاجية والانتفاع منها اعتمادا على السوق الخارجية.

تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا من خلال توفير رؤوس الأموال الإنتاجية لإقامة مشاريع استثمارية تولد معدلات نمو مرتفعة.

يمكن للتجارة الخارجية أن تكون وسيلة فعالة لمحاربة الاحتكار، لأنها تحفز المنتجين المحليين ليكونوا أكثر كفاءة لمواجهة المنافسة الأجنبية .

لقد اهتمت نظريات النمو بالعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، إذ تعتبر نظرية النمو التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية أولى النظريات التي تفترض أن للتجارة الخارجية دورا مهما في تحفيز النمو الاقتصادي. وذلك وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من تجارتها الخارجية، (العبدلي، 2005، ص.21) إذ يسمح التوسع في التجارة الخارجية بتكوين مدخرات مما يوسع القدرة على تراكم رأس المال ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي. أما النظرية النيو كلاسيكية فقد توقعت من خلال نموذج (Solow 1956) أن تحرير التجارة الخارجية يمكن الدول النامية من أن تنمو بمعدل أسرع من الدول المتقدمة، وبالتالي تتقارب معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج بين هذه الاقتصاديات في الأجل الطويل لأن نسبة رأس المال إلى العمل المنخفضة في الدول النامية ستؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال وانتقال رأس المال إلى الدول ذات العوائد المرتفعة وزيادة التراكم الرأسمالي فيها وبالتالي زيادة النمو الاقتصادية. في حين قدمت نظرية النمو الداخلي القائمة على نماذج التغيير التكنولوجي الداخلي إضافات جديدة، إذ تشير إلى وجود العديد من القنوات التي يمكن للتجارة الخارجية من خلالها أن تؤثر على النمو الاقتصادي (طيبة، 2012، ص.107). فالتجارة الخارجية تعمل على توفير المداخلات المستوردة التي تجسد التكنولوجيا الجديدة، مما يرفع عوائد الابتكارات للمنتجين المحليين عن طريق زيادة الحجم الفعال للسوق الذي يواجهونه. علاوة على ذلك يواجه الاقتصاد الأكثر انفتاحا تنافسية أكبر، مما يحفز رفع الإنتاجية والتي تحفز بدورها النمو الاقتصادي.

(Ades and, 1999)، (Barro and Sala-i-Martin, 1997)، (Grossman and Helpman, 1990)، (Baldwin and Al, 2005) (Gleaser) (حواس واخرون، 2014، ص.2)

### الدراسات التجريبية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

معظم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، توصلت إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، ومن هذه الدراسات نذكر ما يلي :

تعتبر دراسة (Michaely,1977) من أولى الدراسات التي تناولت أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، حيث قام بدراسة الارتباط بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الفردي. وقد تمت هذه الدراسة على عينة مكونة من 41 دولة نامية وللفترة الممتدة ما بين 1950 و1973. توصل (Michaely 1977) إلى نتيجة مفادها وجود ارتباط موجب بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. (Bertrand et Annie, 2004, p. 4)

قام (Tyler1981) بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات على 55 دولة نامية خلال الفترة (1960-1977)، من خلال قياس معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين نمو الناتج الصناعي، نمو الاستثمار، نمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية. توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين نمو الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي، بحيث أن زيادة الصادرات بمعدل 17% يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1%، وللأقطار النامية غير النفطية فإن زيادة الصادرات بمعدل 18.2% يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (1%). (السواعي, 2006, ص.42)

قام (Barro,1991) بإجراء الدراسة على عينة مكونة من 98 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين 1960 و1985، وقد قام باختبار تأثير تشوهات السوق على النمو الاقتصادي، فقد أعتبر (Barro,1991) تشوهات السوق مقياسا لحجم الحماية في بلد ما، فكلما كان البلد أكثر انفتاحا، كلما وجدت مستويات منخفضة لتشوه السوق. وقد توصل إلى وجود علاقة سلبية بين تشوهات السوق والنمو الاقتصادي، مما يظهر التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. (Robert, 1991, pp. 407- 443)

قام (Dollar,1992) بدراسة العلاقة بين نمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي وكذا تشوهات التجارة وتقلب أسعار الصرف، وذلك على عينة مكونة من 95 دولة خلال الفترة الممتدة

ما بين 1976 و1985 توصل من خلال هذه الدراسة بأن البلدان الأكثر توجها نحو الخارج أو الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تشهد معدلات نمو مرتفعة. (Robert, 2004, pp. 512- 513)

دارت حدود دراسة (Sachs and Warner, 1995) على عينة متكونة من 117 دولة نامية ومتطورة، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و1989. وقد قام الباحثان بتصنيف الدول بالاعتماد على مؤشر ذو شقين للدلالة على انفتاح وانغلاق الدول على التجارة. توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى أن الاقتصاديات المفتوحة تنمو أسرع من الاقتصاديات المنغلقة بنسبة (2%) إلى (2.5%) (بورداش, 2017, ص. 31)

قام (Harisson 1996) بدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في 51 دولة نامية خلال الفترة الممتدة ما بين 1960 و1988. وقد أستعمل في ذلك سبعة مقاييس لقياس الانفتاح التجاري غالبا ما نجدها في الأدبيات الاقتصادية. توصلت هذه الدراسة إلى أن للانفتاح التجاري تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (Ann Harrison, 1996, pp. 419- 447).

قام (Wacziarg, 1998) بدراسة العلاقة بين السياسات التجارية والنمو الاقتصادي، باستخدام سلة من البيانات لعينة متكونة من 57 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين 1979 و1989. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري له تأثير موجب وقوي على النمو الاقتصادي (Umme Humayara et Munshi Naser , 2012, pp. 38- 39)

قام (Edwards, 1998) بتحليل العلاقة بين الانفتاح ونمو الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج، مستخدما تسعة مؤشرات للسياسة التجارية للتحقق في ما إذا كانت الأدلة تدعم الرأي القائل بأن نمو الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج أسرع في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا. وقد أستخدم في ذلك عينة متكونة من 93 دولة وللفترة الممتدة ما بين 1960 و1990. فأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة موجبة بين الانفتاح التجاري ونمو الإنتاجية (Sebastian, 1998, pp. 383- 398).

قام الباحثان (Frankel and Romer, 1999) باستخدام معطيات عن 150 دولة سنة 1985، وذلك بهدف دراسة العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وقد استخدمت متغير وسائطي متمثل في الموقع الجغرافي وخصائصه. توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي (Jeffrey et all, 1999, pp. 379- 399).

قام الباحثون (Lee, Ricci and Rigobon,2004) بدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وذلك على عينة مكونة من حوالي 100 دولة وللفترة الممتدة ما بين 1961 و2000، باستخدام مقياس نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي. توصلوا من خلال هذه الدراسة إلى أن

الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي (Ha yan lee et all ,2004, pp. 3- 22)

تهدف دراسة (Bilent2012) إلى البحث في العلاقة الطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مجموعة من البلدان خلال الفترة 1960-2000، وذلك باستخدام مقاييس مختلفة لقياس الانفتاح التجاري. توصل من خلال هذه الدراسة أن العديد من المتغيرات المستعملة لقياس الانفتاح التجاري ذات علاقة موجبة ومعنوية بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل. ومع ذلك فنظرا لوجود بعض البلدان النائية فإن معنوية المتغيرات التي تعبر على الانفتاح التجاري تتأثر بمجرد الأخذ بعين الاعتبار محددات النمو الأخرى مثل: المؤسسات، عدم التجانس السكاني والجغرافي واستقرار الاقتصاد الكلي (Bulent, 2012, pp. 245)

رغم النتيجة التي خلصت إليها معظم الدراسات في كون الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، إلا أن بعض الدراسات لا تؤيد هذه النتيجة، بحيث يشير تيار آخر من الأدبيات التجريبية بأن للانفتاح التجاري تأثير غامض

على النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال قام (Rodriguez and 2001 ,Rodrik) باختبار عدة مؤشرات للانفتاح التجاري، ليجد أدلة قليلة بأن سياسة الانفتاح على التجارة ترتبط بشكل كبير بالنمو الاقتصادي، كما أنه من الصعب التفريق بين أثر الانفتاح التجاري وأثر السياسات الأخرى على النمو الاقتصادي نظرا لارتباط سياسة الانفتاح بسياسات أخرى. (Francisco, 2000, pp. 261-338)

وتوصل (Halit Yanikkaya,2003) من خلال بحثه في أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي إلى عدم ظهور علاقة بسيطة ومباشرة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

(بورداش 2017 ص33) كما توصلت بعض الدراسات إلى أن الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مرتبط بشروط معينة، فقد أوضحت دراسة (Baldwin,2003) أن تخفيض القيود

التجارية إلى جانب استقرار نظام سعر الصرف وتطبيق سياسات نقدية ومالية سليمة تساعد على تحفيز النمو الاقتصادي (طيبة 2012 ص 124)

### الانفتاح التجاري وعدم استقرار النمو

إن الانفتاح التجاري يعرض بشكل طبيعي الاقتصاد للصدمات الخارجية ويزيد من عدم الاستقرار، وتبين التجربة بأن الاقتصاديات النامية، وخاصة الاقتصاديات الصغيرة الحجم هي الأكثر عرضة لعدم الاستقرار. ولقد توصلت دراسة كل من ( BrunGuillaumont Guillaumont 1998 ) و(Jeanneney).

بإنعدام الاستقرار ينتج من عدم استقرار سعر الصرف الحقيقي ومعدل الاستثمار. اعتمادا على نموذج (Corden and Neary 1982) فإن الزيادة في صادرات قطاع ما يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال البشرية والمادية إلى هذا القطاع. وتؤدي الزيادة في إيرادات الصادرات بعد ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى تحسن النمو بالنسبة لهذا القطاع، وبافتراض زيادة الصادرات في جميع القطاعات الاقتصادية الأكثر انفتاحا فإن هذا ينطوي على زيادة الإيرادات العامة والتخصيص الأمثل للموارد مما يعيد معدل النمو إلى الارتفاع. أما في حالة انخفاض إيرادات الصادرات نشهد جزئيا ظاهرة معاكسة. كما يضيف Corden and Neary أن العلاقة الإيجابية بين الانفتاح التجاري وعدم استقرار النمو يعود إلى اعتماد سياسات صرف غير ملائمة وحماية الصناعات، هذه السياسات تؤدي إلى إعادة توزيع غير فعال للموارد وتقلل من استفادة البلدان من التنمية العالمية. إن للسياسة الاقتصادية دور في تحديد أثر الانفتاح التجاري على عدم استقرار النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التمييز بين مفهومين للانفتاح، الأول هو الانفتاح الملاحظ والذي يمكن قياسه بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الإجمالي. أما الثاني فهو الذي يتوافق مع إستراتيجية التنمية التي تبحث على قدرة | تنافسية للاقتصاد، ترجح نشاطات التصدير وإحلال الواردات، بدلا من التركيز على سياسة الحماية التجارية لصالح أنشطة إحلال الواردات على حساب أنشطة التصدير, Guillaumont and Guillaumont Jeanneney, 1988

## المطلب الثاني :العلاقة بين التطوير المالي والنمو

لقد كانت العلاقة بين الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي محل اهتمام العديد من الاقتصاديين إذ تعددت الدراسات النظرية والتجريبية التي تناولت هذه العلاقة .

### الإطار النظري للعلاقة بين الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي

لقد تناولت عدة دراسات نظرية العلاقة بين الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي، فمنها من ركزت على أهمية التطور المالي، ومنها من اهتمت بحركة رأس المال، وذهبت أخرى لأهمية السوق المالية في التأثير على النمو الاقتصادي .

### التطور المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

يعود الفضل في تأسيس العلاقة القائمة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي إلى الاقتصادي الشهير (Schumpeter1911)، الذي أكد على أن الخدمات التي تقدمها مؤسسات الوساطة المالية سواء كانت بنوك أو مؤسسات مالية أخرى هي خدمات تتعلق بتوفير بيئة محفزة للإنتاج، ومن ثم للنمو الاقتصادي وتعزيز التنمية. وتتلخص جل هذه الخدمات في استقطاب المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمارات، إدارة المخاطر وتيسير عمليات التبادل. ومنذ ذلك الوقت عرفت الدراسات الباحثة عن تأصيل طبيعة هذه العلاقة اهتماما متزايدا (King et levine,2003, p.1) ولقد تبني الاقتصاديون في دراساتهم وجهات نظر متباينة حول دور النظام المالي في عملية تحقيق النمو الاقتصادي، إذ يرى معظمهم أن وجود نظام مالي متطور وفعال هو أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال تطور أجهزة وعمليات الوساطة المالية التي تسمح بتعبئة المدخرات وتخصيصها للاستثمارات الأكثر إنتاجا. وتعد دراسة (Gold Smith,1969) التي أجراها على عينة مكونة من 35 دولة للفترة الممتدة ما بين 1860 و1963 الأهم في هذا المجال، حيث توصل إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي(بورداش, 2017, ص 47). كما أكد على الدور الذي يؤديه تطور القطاع المالي في رفع وتيرة النمو الاقتصادي، والذي اعتبره عامل محدد لبيئة الأعمال يرفع من الكفاءة الاقتصادية بتسهيله عمليات انتقال الأموال إلى أفضل استخداماتها لتحقيق أفضل عائد اجتماعي.(Gold smith, 1969, p.400) وبالرغم مما توصلت إليه أغلب الدراسات في كون التطور المالي يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي للدول إلا أن



هناك دراسات أخرى اعتبرت أن التطور المالي ما هو إلا حصيلة للنمو الاقتصادي. ويعتبر (1952) Robinson)، من الأوائل الذين أشاروا إلى أن التطور المالي ما هو إلا نتيجة للنمو الاقتصادي، إذ يعمل هذا الأخير على تحفيز الطلب على الخدمات المالية مما يؤدي إلى تطور القطاع المالي (Robilson, 1952, pp.67- 142). كما أشار (Lucas1988)، إلى أن العوامل المالية كثيرا ما تؤدي دورا سلبيا في بعض فترات النمو الاقتصادي (Lucas, 1988, pp3- 42).

من جهة أخرى، هناك العديد من النظريات التي بينت بأن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي هي متبادلة وثنائية الاتجاه أي أن كل واحد منهما يسبب الآخر، وهذا ما أشار إليه (Patrick) 1966، حيث اعتبر أن التطور المالي يؤثر على النمو الاقتصادي كمرحلة أولى، من خلال السماح بتحويل الادخار من قطاع تقليدي أقل إنتاجا نحو قطاع حديث أكثر فعالية في الإنتاج وفي عائد رأس المال. وبعد هذه المرحلة من التطور الاقتصادي، يحفز النمو الاقتصادي على تطور النظام المالي من خلال استجابة هذا الأخير للخدمات المتطورة التي يتطلبها النمو الاقتصادي (Patrick, 1966, pp. 174- 189).

### الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية للنمو الاقتصادي

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي، حيث يتم الاعتماد عليها في تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية، لذا تسعى مختلف دول العالم إلى جذب المزيد منها لما لها من تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي (لوعيل، 2008، ص. 135). ولما توفره من الفوائد للشركات والاقتصاديات التي تحصل عليها، بحيث تتيح إمكانية الرقي الصناعي عن طريق انخراط الشركات الأجنبية العاملة في البلد المتلقي في شبكات العمل التنموية والبحثية العالمية، بحيث يتحقق نقل المعرفة والتكنولوجيا. كما أن ذلك يوفر قدرا أكبر من رأس المال الاستثماري (دياب، 2010، ص 264 265).

كما ساهمت عمليات الانفتاح الاقتصادي في تزايد تكامل الأسواق العالمية الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر حافزا كبيرا لعملية التكامل من خلال المساعدة

في الربط بين أسواق رأس المال والعمل وإنتاجية الشركات في الدول المضيفة" (فليح, 2010, ص 105). وهذا التكامل من شأنه أن يحدث نمو اقتصادي، وذلك بطريقة مباشرة وغير مباشرة من

خلال مجموعة من القنوات كما يلي: (Eswar et all, 2003, pp. 13-14)

القنوات المباشرة: تتمثل فيما يلي تجميع المدخرات المحلية: تؤدي التدفقات الرأسمالية نحو الدول النامية إلى زيادة حجم الاستثمارات في هذه الدول، فيزداد عائد رأس المال ليفوق العائد المتاح في الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى زيادة تجميع المدخرات المحلية. بعبارة أخرى يسمح رأس المال الأجنبي إلى جانب الادخار المحلي باستغلال فرص الاستثمار في المشاريع المرعبة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي. تخفيض تكلفة رأس المال من خلال توزيع أفضل للمخاطر: يسمح تحرير الأسواق المالية بتكوين أفضل للمحافظ المالية، من خلال المزج بين الأوراق المالية المحلية والأجنبية، التي تحسن من عملية توزيع المخاطر. الأمر الذي يشجع على زيادة إجمالي الاستثمارات، ومن ثم زيادة معدلات النمو.

نقل التكنولوجيا والخبرة في التسيير: تعمل الاقتصاديات المتكاملة ماليا في الوقت الحالي على

جذب قدر كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متباين، وذلك لما تقدمه هذه الاستثمارات من تكنولوجيا حديثة وخبرة في التسيير الإداري. الأمر الذي يساهم في زيادة حجم الإنتاج وتطوير جودة المنتجات المحلية لهذه الدول، مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي. تحفيز تطوير القطاع المالي المحلي: إن تدفق المحافظ الدولية يمكن أن يؤدي إلى زيادة السيولة في أسواق المال المحلية، فقد أشارت دراسة كل من (Levine 1996)، و (Caprio and Honohan 1999) إلى أن زيادة الملكية الأجنبية للبنوك المحلية يمكن أن تولد كثيرا من المنافع. أولا، تعمل مشاركة البنوك الأجنبية على تسهيل دخول أسواق المال الدولية. ثانيا، تؤدي إلى تحسين الإطار التشريعي والإشرافي للصناعة المصرفية المحلية. ثالثا، تقدم البنوك الأجنبية في الغالب مجموعة من الأدوات والآليات المالية، كما تزيد من التطور التكنولوجي في أسواق المال المحلية، وتزداد المنافسة فيها، الأمر الذي يعمل على تحسين جودة الخدمات المالية المحلية .

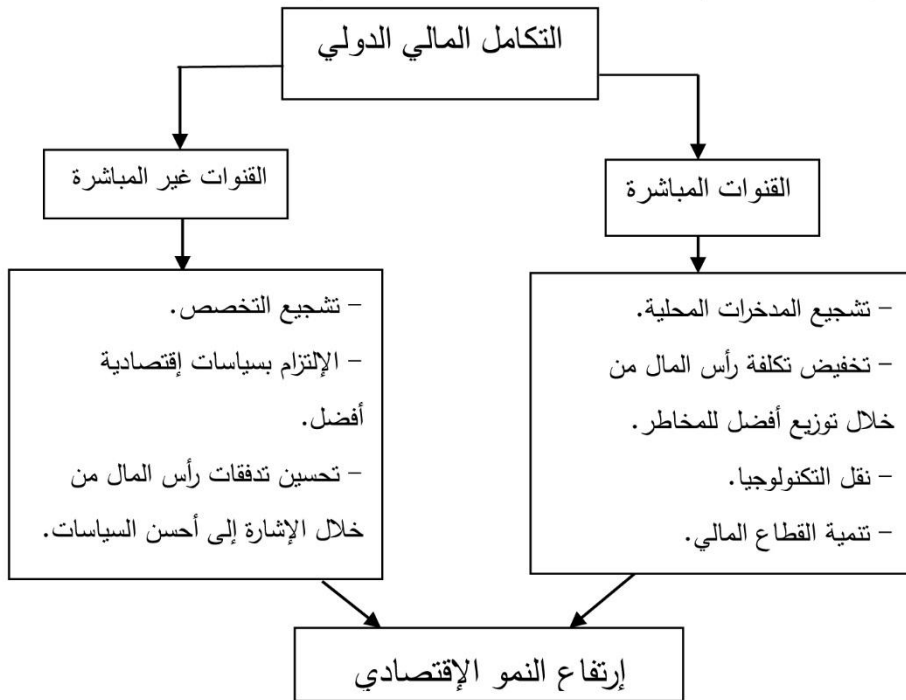
القنوات غير المباشرة :

تشجيع التخصص: إن للانفتاح المالي دورا هاما في مساعدة الدول على توسيع القطاع الخاص عن طريق ارتباطها بالمشاركة الدولية للمخاطر، ومن ثم تقليل تقلب مستويات الاستهلاك، فالمشاركة في تقاسم المخاطر تشجع الدول على إتباع سياسات الخوصصة التي تعمل على زيادة معدلات النمو .

الالتزام بسياسات اقتصادية أفضل : إن الدور التخطيطي للتكامل المالي يمكن أن يغير من آليات الاستثمار المحلي للاقتصاد ما، بحيث يتجه إلى الأنشطة الأكثر إنتاجية، وذلك استجابة للتغير في سياسات الاقتصاد الكلي. وقد تتبع الحكومات المحلية أحيانا سياسات ضريبية مكلفة تفرضها على رأس المال المادي، وهو اتجاه لا يشجع الاستثمار، فتتخفف معدلات النمو. لذلك يعمل الانفتاح المالي على التنمية الذاتية، كما يمنع الحكومات من إتباع تلك السياسات في المستقبل، لأن التداعيات السلبية لتلك السياسات ستكون فادحة بدرجة أكبر في ظل التكامل المالي .

تحسين تدفقات رأس المال من خلال الإشارة إلى أحسن السياسات : إن استعداد أي بلد للتكامل المالي، يدل على الانتقال إلى ممارسة سياسات أكثر ملائمة تجاه الاستثمارات الأجنبية في المستقبل .

الشكل رقم (I-2): القنوات التي من خلالها يمكن للتكامل المالي أن يرفع النمو الاقتصادي



Source; EswarS. Prasad and Other, op.cit, p13.

## السوق المالية والنمو الاقتصادي

يمارس النظام المالي عبر مؤسساته وأسواقه دورا بالغ الأهمية في الاقتصاديات الحديثة، وتبرز هذه الأهمية من خلال وظائفه التي تتركز على تعبئة الادخار، تحفيز الاستثمار، تسوية المدفوعات وتسهيلها، تقليل المخاطر وإدارتها، تقليل تكلفة المعاملات وتوفير البيانات...، كما يؤكد الاقتصاديون على أن أهمية النظام المالي تكمن في كيفية تحفيز المدخرات وتوفيرها وإعادة تخصيصها على الوحدات الاقتصادية التي هي بحاجة إليها، وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاج ومن ثم زيادة ونمو الدخل الوطني. ولقد كان هذا الموضوع محل جدل ونقاش، إذ جاءت عدة دراسات لتؤكد دور السوق المالية في الاقتصاد، حيث توصلت إلى أن تنمية السوق المالية تؤثر في النمو الاقتصادي، من خلال تأثيرها على إنتاجية الاستثمار في المدى الطويل، وتستطيع البلدان تحقيق نموها من خلال زيادة درجة سيولة سوقها المالية، لأن تلك السيولة تعد مؤشرا لحدوث نمو اقتصادي، حتى بعد اعتبار مجموعة أخرى من العوامل غير المالية التي تؤثر في النمو الاقتصادي. وكذا بعد مراعاة التضخم، السياسة الضريبية، التعليم، أسعار الصرف وغيرها من المؤشرات المالية، الاقتصادية والاجتماعية، تظل سيولة السوق المالية مؤشر يعول عليه من أجل تحقيق معدل نمو أسرع في الأجل الطويل، كذلك تعطي أسواق الأوراق المالية دفعة قوية للتنمية الاقتصادية، إذ تحتاج الكثير من الاستثمارات المربحة إلى التزام طويل الأجل لتوفير رأس المال. وأسواق رأس المال السائل تجعل الاستثمار أقل مخاطرة وأكثر جاذبية، لأنها تسمح للمدخرين بالحصول على أصولهم وبيعها بسرعة وسهولة إذا احتاجوا إلى استرداد مدخراتهم، أو أرادوا تغيير وتنويع محافظ أوراقهم المالية ا. (بورداش، 2017، ص. 51)

## الدراسات التجريبية للعلاقة بين الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي

لقد تعددت الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي، حيث انقسمت هذه الدراسات إلى مجموعتين، أيدت الأولى الأثر الإيجابي للانفتاح المالي على النمو الاقتصادي في حين نفت الثانية وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي .

## الدراسات التي أثبتت الأثر الإيجابي للانفتاح المالي على النمو الاقتصادي

لقد بينت دراسات عديدة الأثر الإيجابي للانفتاح المالي على النمو الاقتصادي ومن بينها نذكر ما يلي: تعتبر دراسة (Quinn1997) من الدراسات الأولى التي توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين

الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي، حيث قام (Quinn 1997) بدراسة العلاقة بين تحرير حساب رأس المال والنمو الاقتصادي (مقاسا بالنمو الحقيقي لنصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي مستخدما مؤشرا القياس الانفتاح المالي خاص به سمي بمؤشر Quinn، وذلك في شكل مقطع عرضي cross-section العينة متكونة من 58 دولة وللفترة الممتدة بين 1960 و1989. ولقد توصل (Quinn 1997) إلى وجود أثر إيجابي لتحرير تدفقات رؤوس الأموال على النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (Dennis, 1997, pp. 531- 551).

قام الباحثان (Klein and Olivei 1999) بدراسة العلاقة بين تحرير حساب رأس المال والنمو الاقتصادي. وذلك بهدف تحديد دور تحرير تدفقات رؤوس الأموال في تحقيق التطور المالي، وتحديد أثر هذا التطور المالي على النمو الاقتصادي. وقد تمت الدراسة في شكل مقطع عرضي لعينة متكونة من 95 دولة صناعية ونامية) وللفترة الممتدة ما بين 1986 و1995. بالاعتماد على مؤشر Share وكذا مؤشر آخر يقيس درجة التطور المالي. ولقد توصلوا إلى أن الانفتاح المالي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي فقط في الدول الصناعية التي لديها تطور مالي كبير (Mchael et giovani, 2006, pp. 1-19).

قام (Edwards 2001) بالتحقق من فرضية التأثير الإيجابي لتحرير حساب رأس مال على النمو الاقتصادي في وجود شرط التطور المالي، وتمت الدراسة في شكل مقطع عرضي لعينة متكونة من 62 دولة متطورة ونامية وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1980-1989) وباستعمال مؤشر Quinn. توصل (Edwards 2001) إلى أن تحرير حساب رأس المال يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الدول المتطورة التي تمتلك أسواق مالية متطورة، بينما يؤدي إلى إبطاء النمو في الدول النامية. (بورداش، 2017، ص. 52)

جاءت دراسة (Arteta, Eichengreen and Wyplosz 2001) لتحديد طبيعة تحرير حساب رأس المال على النمو الاقتصادي، وذلك على عينة متكونة من 61 دولة متطورة ونامية، وللفترة الممتدة ما بين 1973 و1992، باستخدام مؤشر Quinn. توصل الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتحرير حساب رأس المال على النمو الاقتصادي، وذلك في ظل مراعاة التسلسل في التحرير التجاري والمالي، وكذا معالجة اختلالات الاقتصاد الكلي قبل البدء في عملية التحرير

(Carlos et all, 2001, pp. 1- 30)

تم إنجاز دراسة (Bekaert, Harvey and Lundblad 2001), في شكل مقطع عرضي لعينة متكونة من 95 دولة، منها 30 دولة ناشئة وللفترة الممتدة ما بين 1980 و1997 بهدف تحديد أثر تحرير تدفقات رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي. ولقد استعمل الباحثون مؤشرا خاصا بهم سمي بمؤشر BHL وهو عبارة عن متغيرة صماء يقيس درجة انفتاح أسواق الأوراق المالية على المستثمرين الأجانب، وذلك بالاعتماد على التواريخ الرسمية لتطبيق تحرير الأسواق المالية في الدول، بحيث يأخذ قيمة سنوية تقدر ب 0 في حالة وجود قيود على الأسواق المالية والقيمة 1 في حالة تحرير الأسواق المالية. توصل الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى أن تحرير سوق الأوراق المالية ساهم في رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% سنويا في الدول ذات المستوى العالي من التعليم وذات درجة مرتفعة من التطور المالي والمؤسسي (Geert et all, 2001, pp. 1- 36).

تمت دراسة (Hali J.Edison, Michael W.Klein, Luca Ricci and Torsten Sloek, 2001

في شكل سلة من البيانات (panel) متكونة من 89 دولة نامية ومتطورة وللفترة الممتدة بين 1976 و1995. وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين تحرير حساب رأس المال وتحرير الأسواق المالية والنمو الاقتصادي، مستعملين في ذلك عدة مؤشرات لقياس الانفتاح المالي تمثلت في كل من: ShareQuinn و BHL. ولقد توصلوا إلى أن الانفتاح المالي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة. (بورداش, 2017, ص. 53)

كما قام (Klein 2003) بدراسة العلاقة بين تحرير حساب رأس المال والنمو الاقتصادي (مقاسا بالنمو الحقيقي لنصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي). وذلك على عينة متكونة من 85 دولة وللفترة الممتدة ما بين 1976 و1995، وقد استعمل الباحث مؤشرين لقياس الانفتاح المالي وهما: مؤشر Quinn ومؤشر Share. فتوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن تأثير تحرير حساب رأس المال على النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد كان موجبا في الاقتصاديات متوسطة الدخل (بورداش, 2017, ص. 53)

تم إنجاز دراسة (Ito2006) في شكل سلة من البيانات لعينة متكونة من 87 دولة نامية، وللفترة الممتدة ما بين 1980 و2000، باستعمال مؤشر خاص به سمي بمؤشر Kaopen. توصل الباحث إلى أن الانفتاح المالي يحفز التطور المالي، ويحفز كذلك النمو الاقتصادي. كما أكد أن الانفتاح التجاري شرط أساسي لتحقيق التطور المالي من خلال عملية الانفتاح المالي (Hiéro Ito, 2006, pp. 303- 327).

كما قام (Choong2012) بدراسة العلاقة بين الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي باستخدام سلة من البيانات لعينة متكونة من 95 دولة نامية ومتطورة، للفترة الممتدة ما بين 1983 و2006 توصل من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الانفتاح المالي ( خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. غير أن هذا الأثر الموجب للانفتاح على النمو مرتبط بالنظام المالي المحلي (Chée-Keong,2012, pp. 819- 834).

### الدراسات التي نفت الأثر الإيجابي للانفتاح المالي على النمو الاقتصادي

لقد تناولت دراسات أخرى أثر تطبيق الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي باستعمال مجموعة من المؤشرات التي تعبر على الانفتاح المالي، وتوصلت إلى نفي الأثر الإيجابي للانفتاح المالي على النمو الاقتصادي. ومن هذه الدراسات ما يلي: قام الباحثان (Grilli and Milesi-Ferretti 1995), بدراسة العلاقة بين تحرير حساب رأس المال والنمو الاقتصادي (مقاسا بنمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك على عينة متكونة من 61 دولة متطورة ونامية في الفترة الممتدة بين 1966 و1989 باستعمال مؤشر Share. وتوصلا إلى عدم وجود أثر لتحرير حساب رأس المال على نمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي (Vittorio et Gian, 1995, pp. 1- 39). كما قام (Rodrick1998) بدراسة العلاقة بين تحرير حساب رأس المال والنمو الاقتصادي المتمثل في نمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي. وذلك على عينة متكونة من 100 دولة متطورة ونامية خلال الفترة الممتدة ما بين 1975 و1989، باستعمال مؤشر Share. ولقد توصل بدوره إلى نفس النتيجة السابقة والتي تمثلت في عدم وجود أثر لتحرير حساب رأس المال على نمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي (بورداش, 2017, ص. 54).

كما توصل إلى نفس النتيجة (Kraay1998) وذلك من خلال دراسته للعلاقة بين الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي على ثلاث عينات من الدول متكونة من 64، 94 و117 دولة. وذلك باستعمال ثلاث مؤشرات للانفتاح المالي، تمثلت في كل من مؤشر Quinn، مؤشر Share ومؤشر Volume الذي يقيس حجم تدفقات رؤوس الأموال. (بورداش, 2017, ص. 54) قام الباحثان (McLean and Shrestha) 2002، بدراسة العلاقة بين الانفتاح المالي (مقاسا بحجم تدفقات رأس المال والنمو الاقتصادي (مقاسا بنمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك على عينة متكونة من 40 دولة وللفترة الممتدة بين 1976 و1995 باستعمال مؤشر Volume. توصل الباحثان إلى أن أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي كان موجبا بالنسبة لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفطي، بينما كان سلبيا بالنسبة لتدفقات القروض الأجنبية. (بورداش, 2017, ص. 55)

#### الانفتاح المالي وعدم استقرار النمو

أعتبر كل من (Mac Kinnon and Shaw 1973)، التحرير المالي حلا أمثلا بالنسبة للدول النامية للخروج من حالة الكبح المالي الذي يعكس تدخل الحكومة الشديد في المجال الاقتصادي وخاصة في المجال المالي. هذا الانفتاح مفيد حيث يشكل مصدرا إضافيا للتمويل، ويخلق كفاءة السوق ويخفض تكاليف الديون، بما يسمح لنقل المعرفة والتكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. يعد الانفتاح المالي أفضل خيار للبلدان النامية ذات الموارد المحلية الضئيلة، ومع ذلك يمكن أن يكون له أثارا سلبية بحيث يمكن أن يسبب في تقلبات ومخاطر تراجع تدفقات رؤوس الأموال في الواقع، وفقا لـ (p.Krugman 1998) فانعدام وجود الثقة في سياسات الاقتصاد الكلي، يدفع الأعوان الاقتصاديين لمحاولة تجنب الخسائر في رأس المال عن مقتضياتها من العملة المحلية، بعد أن تكون قد انتهت من نظام الصرف الثابت، الذي يثير ردود الفعل ضد المضاربة على العملة الوطنية وتراجع التدفقات الرأسمالية. هذا الأخير قد تكون له أسباب أخرى، كعدم التوازن في الحساب الجاري، العجز في الميزانية وضعف النظام المالي. إن انعكاس اتجاه تدفقات رؤوس الأموال يولد تكاليف من حيث إعادة تخصيص الموارد والإفلاس، كما يؤدي الدخول الكبير لرؤوس الأموال إلى توليد تضخم



المجاميع النقدية، ارتفاع معدل التضخم وارتفاع سعر الصرف... الخ-21, 2009, Maoufel). (22)

في حين، فإذا كان التحرير المالي في البلدان النامية سابق لأوانه ومسطر بشكل سيء، فهذا يرجع أساسا إلى هشاشة نظامها المصرفي وديونها الخارجية. في هذه الحالة، الانفتاح سوف لن يؤدي إلا إلى تفاقم عدم الاستقرار .

ومن هنا يمكن القول بأنه على عكس سياسة الانفتاح التجاري، يمكن لسياسة الانفتاح المالي أن تكون عامل من عوامل عدم الاستقرار.

### المطلب الثالث: العلاقة الثلاثية

تشير نظرية النمو الداخلي القائمة على نماذج التغير التكنولوجي الداخلي إلى وجود العديد من القنوات يمكن للتجارة من خلالها أن تؤثر على النمو الاقتصادي. فالانفتاح التجاري يعمل على توفير المدخلات المستوردة تجسد التكنولوجيا الجديدة مما يرفع عوائد الابتكارات للمنتجين المحليين عن طريق زيادة الحجم الفعال للسوق الذي يواجهونه، كما أنه يسهل تخصص بلد ما في الإنتاج مكثف البحوث

(Huang and Chang, 2013) علاوة على ذلك، يواجه اقتصاد أكثر انفتاحا تنافسية أكبر، مما

يحفز رفع الانتاجية والتي تحفز بدورها النمو الاقتصادي (Romer, 1989; Ades and Gleaser, 1999; Grossman and Helpman, 1990, 1991; Rivera – Batiz and Romer, 1991; Barro and Sala - i – Martin, 1997; Alesina et al., 2000; Baldwin et al., 2005). على عكس ذلك، تدعي بعض الدراسات النظرية أن الانفتاح التجاري قد يضر في الواقع

بالنمو الاقتصادي. فبوجود التكامل الاقتصادي، تزيد حدة المنافسة وتنخفض الأرباح المتوقعة وبالتالي يتم تثبيط الابتكار عندما تقود زيادة انفتاح الاقتصاد إلى التخصص في القطاعات ذات "العيوب النسبية" Comparative Disadvantage في أنشطة R&D. علاوة على ذلك، يمكن للانفتاح أن يخفض معدلات النمو على المدى الطويل إذا تخصص اقتصاد ما في القطاعات ذات العيوب النسبية الديناميكية أو في القطاعات ذات الابتكارات التكنولوجية أو التعلم بالممارسة المتقدمة. لذلك، في

هذه الحالة إذا وجدت حماية تشجع الاستثمار في قطاعات الأبحاث المكثفة، يمكن لهذا التدخل أن يحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل

(Lucas , 1988 ; Young , 1991 ; Redding , 1999 ; Yanikkaya , 2003 ; Sarkar (2008), في الجانب التجريبي، تعتبر دراسة (Barro (1991) أول بحث يقدم أدلة تجريبية تظهر التأثير

الإيجابي للانفتاح على النمو الاقتصادي من خلال اختبار تأثير تشوهات السوق على النمو الاقتصادي. اعتبر (Barro (1991) تشوهات السوق مقياسا لحجم الحماية في بلد ما؛ فكلما كان

البلد أكثر انفتاحا وجدت مستويات منخفضة لتشوه السوق. وقد كشف (Barro (1991) وجود علاقة سلبية معنوية بين تشوهات السوق والنمو الاقتصادي. أما دراسة (Dollar (1992) التي

استخدمت بيانات لـ 95 بلدا ناميا، أظهرت أن البلدان الأكثر توجها نحو الخارج أو الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تشهد ارتفاعا في معدل نموها. وتقوم دراسة (Sachs and Warner (1995) بتصنيف

البلدان باستخدام مؤشر ذو شقين للانفتاح، لتكشف أن البلدان المغلقة تحقق معدلات نمو سنوية 2 % نقطة أقل من البلدان المفتوحة في الفترة ما بين 1970 -1989. تشير (Harrison (1996) عبر دراسة

العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في البلدان النامية باستخدام بيانات المقطع العرضي للفترة 1960 - 1987، إلى اكتشاف المزيد من الأدلة حول الأثر الإيجابي للانفتاح على النمو عند

استخدام بيانات زمنية طويلة الأجل وتظهر الدراسة وجود السببية بين المتغيرين تذهب في الاتجاهين. وتؤكد (Krueger (1997) أن البلدان ذات التوجه الأكبر نحو الانفتاح التجاري تنمو بشكل أسرع

عبر الزمن. من جانب آخر، يستخدم (Greenway et al. (2002) منهجية بانيل الديناميكية وثلاث مؤشرات بديلة لتحرير التجارة، لتجد الدراسة أن تحرير التجارة تؤثر على النمو. من جانب آخر،

يشير تيار آخر من الأدبيات التجريبية أن التجارة لها تأثير غامض على النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، يرى (Rodrik (1997) أن معظم الدراسات حول الانفتاح والنمو تستخدم مؤشرات لا

تعكس بشكل مناسب الأنظمة التجارية. علاوة على ذلك، تنتقد دراسة (Rodrik and Rodriguez (1999) اختيار عدة مؤشرات للانفتاح التجاري، لتجد أدلة قليلة تدعي أن سياسات الانفتاح على

التجارة (بمعنى انخفاض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة) ترتبط بشكل كبير مع النمو الاقتصادي. في نفس الخط، يبحث (Yanikkaya (2003) في تأثير الانفتاح التجاري على النمو

الاقتصادي باستخدام بيانات لأكثر من 100 بلد نامي ومتقدم خلال الفترة 1970 - 1997، لتبين نتائج الدراسة عدم ظهور علاقة بسيطة ومباشر بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، ترتبط الحواجز التجارية بشكل كبير إيجابيا مع النمو الاقتصادي لاسيما في البلدان النامية اتساقا مع النتائج النظرية للنمو الاقتصادي. ويلاحظ (Winter (2004) باستعراضه للأدبيات حول الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي أنه رغم أن هناك تحديات منهجية جادة وخلافات حادة حول قوة الأدلة التي قدمتها الدراسات السابقة، إلا أن الاستنتاج العام الذي يمكن استنباطه هو أن الانفتاح يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بشكل مؤقت أو على المدى الطويل في حالات معينة. من ناحية أخرى، قام Madsen (2009) باختبار تأثير الانفتاح على نمو الإنتاجية الكلية للعوامل ونمو نصيب الفرد من الدخل لـ 16 بلدا صناعيا، ليظهر أن النمو مستقل عن الانفتاح في الانحدارات البسيطة في حين يتأثر نمو الإنتاجية بشكل كبير بالتفاعل الحاصل بين الانفتاح والمعرفة الأجنبية. في الآونة الأخيرة، أجرت العديد من الدراسات أبحاثا تخص وجود (أو انعدام) عوامل (شروط) اقتصادية تساعد على إضعاف أو تقوية العلاقة بين التجارة والنمو. الأكيد، أن كلا من الأطر النظرية وعددا من الأعمال التجريبية المؤثرة تقدمان دعما لحجة أن التجارة لوحدها لا تسبب النمو الاقتصادي: فإلى جانب التجارة، على البلدان النامية أن تركز وبشكل خاص على العوامل الحاسمة الأخرى كأفضل قدرة استيعابية للتكنولوجيا، بيئة اقتصاد كلي سليمة، الاستقرار السياسي، تكوين رأس المال البشري ونظام مالي متطور من بين الأمور الأخرى. ويبدو أن التجارة تمارس تأثيرا إيجابيا على النمو، لكن إذا ما تم مزجها مع عوامل وخصائص أخرى ذات الأهمية البالغة. هذا المنطلق ذو أهمية قصوى لأنه يؤدي إلى نتيجة مفادها ضرورة مزج السياسات التجارية بالاستراتيجيات التنموية الأخرى. الغرض من هذه الدراسة هو البحث فيما إذا كان التطوير المالي له أهمية في تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. في الحقيقة، تسلط مجموعة كبيرة من الأدبيات الضوء على أهمية التطوير المالي في تحديد النمو الاقتصادي. وتشير تلك الأدبيات أن النظام المالي يلعب دورا كبيرا في تحديد أفضل الفرص الاستثمارية، التخصيص الزمني الكفاء للموارد، تعبئة الادخار، تحسين قرار تحمل المخاطرة، دفع الابتكار التكنولوجي وحث الاستثمار في الأصول الأكثر سيولة بمعدلات منخفضة للعوائد. كل هذه الأنشطة يمكنها أن تؤثر على قرارات الادخار والاستثمار الوطنيين وبالتالي على وتيرة النمو

الاقتصادي. وفق ذلك، وجود مستوى مرتفع للتطوير المالي يمكن أن يسهل النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع تكوين وتراكم مستوى اعلي من رأس المال وزيادة الكفاءة في تخصيص رأس المال (Levine, 1997 ; Levine and Zervos, 1998 ; Wachtel , 2001 ; Osei & Kim, 2020). من المهم الإشارة أن هناك تضاربا في الآراء حول طبيعة العلاقة الموجودة بين التطوير المالي والنمو الاقتصادي. بعض تلك الدراسات كشفت علاقة ايجابية بين تلك المتغيرات، في حين كشفت دراسات أخرى أن التطوير المالي يمكنه في حالات معينة أن يعرقل النمو الاقتصادي. أوائل الدراسات حول العلاقة بين التطوير المالي والنمو الاقتصادي - انظر على سبيل المثال، Gurley and Shaw (1955,1967)، Goldsmith (1969)، Patrick (1966)، Khalkhute (1972,1988)، McKinnon (1973)، Shaw (1973)، Wijnbergen (1982,1985) و- Gupta (1988) أظهرت علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التطوير المالي. وتماشيا مع خط هذه الدراسات، أثبتت الدراسات الحديثة-انظر على سبيل المثال، King and Levine (1993)، Neusser and Kugler (1998)، Levine et al. (2000) - Beck and Levine (2004) أن وجود نظام مالي أفضل يحسن احتمال وجود ابتكارات ناجحة وبالتالي تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، بينما تؤدي تشوهات القطاع المالي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض معدل الابتكار. أما دراسة Rajan and Zingales (1998) وجدت أن القطاعات الصناعية في بلدان تملك أسواق مالية متطورة نسبيا تنمو بشكل أسرع مقارنة بنظيراتها في الأسواق المالية الأقل تطورا. ويرى Levine (2005)

إن كثرة الأدلة تشير أن كلا من الوسائط المالية والأسواق المالية عوامل مهمة للنمو الاقتصادي. إلا إن هناك دراسات أخرى وجدت أدلة ضئيلة أو معدومة فيما يتعلق بوجود علاقة ايجابية بين التطوير المالي والنمو. على سبيل المثال، وجدت دراسة Shan and Morris (2002) لعينة تتكون من 19 بلدا من منظمة OECD والصين أدلة ضعيفة بأن التطوير المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي حسب رأيهم يلقي ظللا من الشك على المزاعم التي ترى أن التطوير المالي ضروري أو ربما مقدمة كافية للنمو الاقتصادي. أما دراسة Boulila and Trabelssi (2004) والتي تبحث في مسألة السببية في منطقة MENA، وجدت أدلة ضعيفة تدعم الرأي القائل بأن التمويل هو القطاع الرائد في تحديد النمو على المدى الطويل في بلدان المنطقة. وفي الدراسة التي

ركزت على أمريكا اللاتينية، اخترت (De Gregorio and Guidotti (1995) العلاقة التجريبية بين النمو على المدى الطويل والتطوير المالي ممثلاً بنسبة الائتمان المصرفي إلى القطاع الخاص وGDP، لتجد الدراسة أن التطوير المالي ساهم بشكل كبير في إبطاء النمو الاقتصادي في بلدان أمريكا اللاتينية التي تعاني من معدلات تضخم عالية نسبياً وبيئة تنظيمية ضعيفة. فيما يخص العلاقة الموجودة بين التجارة الدولية والتطوير المالي، هناك الكثير من الأعمال التجريبية التي تدرس على نطاق واسع العلاقة الموجودة بين التطوير المالي ونمط تدفق التجارة - انظر على سبيل المثال، Kletzen and Bardhan (1987)، Beck (2002,2003)، Baltagi et al. (2009) و Kim et al (2010). تخلص تلك الدراسات إلى نتيجة مفادها أن طبيعة التطوير المالي تحدد الميزة النسبية للصناعات وبالتالي نمط تدفق التجارة الدولية. عموماً، وجود مستوى معين من التطوير المالي يمنح البلدان ميزة نسبية في الصناعات التي تعتمد أكثر على مصادر مالية خارجية، كما أن البلدان التي تتمتع بأفضل أنظمة مالية متقدمة تحقق أعلى حصص للصادرات من هذه الصناعات (Beck, 2002, 2003). مؤخرًا، يؤكد (Aghion et al. (2005) أن التطوير المالي يعتبر شرطاً اقتصادياً ضرورياً هاماً ومؤثراً في العلاقة الموجودة بين التجارة والنمو الاقتصادي. وترى الدراسة أن التجارة الدولية تسمح للمنتجين المحليين باستيراد المدخلات التي تجسد التكنولوجيا الجديدة، محفزة لخلق تأثيرات انتشارية من المعرفة الجديدة كما تسمح بالوصول إلى أسواق أكبر وزيادة العائدات من الابتكار. مع ذلك، للانخراط في أنشطة R&D، يتحمل المبتكرون عادة مخاطر معينة ويحتاجون إلى تمويل خارجي لصرف الإنفاق الاستثماري في الابتكارات. إضافة إلى ذلك، ولأن المعرفة التكنولوجية في كثير من الأحيان ضمنية ومحددة بدقة، ينبغي على البلد المتلقي للتكنولوجيا الأجنبية من أجل اتقانها واعتمادها في البيئة المحلية أن يقوم بالاستثمار في الموارد وبناء قدرة استيعابية تقنية. لهذا، تشير الدراسات أن القيود المالية يمكن أن تمنع البلدان الأقل تطوراً مالياً الاستفادة الكاملة من نقل التكنولوجيا، وهو ما يسبب للعديد منها تباطؤاً في معدلات النمو وتباعداً عن معدلات النمو لحدود الإنتاج العالمي (Aghion et al., 2005). كما أن البلدان الفقيرة ذات النظام المالي المتخلف تقبع في حلقة مفرغة، حيث يؤدي تطوير مالي ضعيف إلى أداء اقتصادي ضعيف والذي يؤدي بدوره إلى تطوير مالي ضعيف (Fung, 2009). تلخيص ذلك، يمكن للانفتاح التجاري تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع

أنشطة R&D وتسهيل التقدم التكنولوجي، في حين أن وجود نظام مالي يعمل بشكل جيد يحفز نشاط الابتكار عبر تحديد وتمويل الاستثمارات الإنتاجية، تعزيز السيولة وتحسين اتخاذ قرار تحمل المخاطرة المصاحب لـ R&D. وبالتالي، يمكن اعتبار التطوير المالي شرطا اقتصاديا هاما يمارس نفوذا داعما لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

## خاتمة الفصل:

لقد حاولت مختلف النظريات الاقتصادية تفسير أسباب قيام الانفتاح التجاري، منها من أرجعتها إلى اختلاف النفقات النسبية سواء بالنسبة للسلع أو عوامل الإنتاج، ومنها من ركزي علي تأهيل العمل والتقدم التكنولوجي، كما أن الانفتاح المالي المتزايد لدول العالم علي بعضها البعض أدي إلي تعدد النظرات المفسرة لحركة رؤوس الأموال الدولية سواء علي شكل قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة وذلك بعد إعادة تأهيل مؤسسات النظام المالي المحلي .و لقد تعددت طرق قياس الانفتاح التجاري، ويعتبر نصيب إجمالي التجارة إلي الناتج المحلي الإجمالي من ابرز مؤشرات قياس الانفتاح التجاري كما توجد عدة نماذج ومؤشرات لقياس الانفتاح المالي.أكدت معظم الدراسات النظرية والتجريبية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وجود علاقة ايجابية بينهما، في حين تميزت الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي بوجود نقاش بين الباحثين الاقتصاديين، بحيث بينت اغلب هذه الدراسات أن الانفتاح المالي يؤثر ايجابيا علي النمو الاقتصادي، في حين توصلت بعض هذه الدراسات إلي عدم وجود اثر بين الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي، كما تعتبر سياسة الانفتاح التجاري كعامل من عوامل الاستقرار للنمو، كونها تعطي للاقتصاد مرونة وقدرة علي الاستجابة للصدمات الخارجية وتقلل من عدم استقرار النمو، و هذا خاصة في البلدان المتقدمة.

# الفصل الثالث

واقع الانفتاح - النمو والتطوير المالي في الجزائر



## مقدمة الفصل:

باشرت الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، قصد الإحالة دون الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، بعد استنفاذ التدابير الداخلية التي عجزت عن تسوية الأوضاع الاقتصادية للبلد المتدهورة بسبب تدني أسعار البترول، تم اللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية، قصد تغطية العجز المتزايد في الميزانية العامة للدولة ضمن برنامج يوجه السياسة الاقتصادية الجزائرية نحو الانفتاح على العام تجاريا وماليا.

تجسد الانفتاح التجاري من خلال إلغاء القيود على التجارة الخارجية والسماح للخوادم بممارستها، بعد إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تضمن حرية هذه التجارة، وتدعيم القدرات التنافسية للمؤسسات العمومية من أجل تأهيلها للانفتاح على الأسواق العالمية خاصة بعد تقديم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع إنفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي. أما فيما يخص الانفتاح المالي، فقد تضمن جانين أساسيين، يتمثل الأول في التحرير المالي الداخلي، وذلك من خلال إعادة تأهيل النظام المصرفي وتحريره من كل القيود، أما الثاني فيتمثل في التحرير المالي الخارجي والذي يهدف إلى الاندماج والتكامل مع الأسواق المالية الدولية، من خلال إلغاء ضوابط الصرف وتحرير حساب رأس المال والأسواق المالية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول تناول أهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتطور معدلات النمو الاقتصادي، ثم سنتطرق بعد ذلك إلى مختلف الجوانب التي مر بها كل من الانفتاح التجاري والمالي في الجزائر.

### المبحث الأول: العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطوير المالي في الجزائر

يهدف هذا المبحث علي دراسة العلاقة بين تأثير التطور المالي والانفتاح التجاري علي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، حيث توصلت الدراسة إلي عدم وجود علاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي، أي أن التطور المالي والانفتاح التجاري لا تؤثر علي النمو الاقتصادي في الجزائر، و أن التحسن الحاصل في المؤشرات المالية والنقدية يعود بالأساس إلي عوامل أخرى كارتفاع أسعار المحروقات.

### المطلب الأول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الرئيسي لقياس تطور وتقدم الدول، بحيث يعكس مقدار الزيادة في إنتاج الدولة من السلع والخدمات، إلا أن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في نوع معدل النمو الاقتصادي الذي يمكن الاعتماد عليه في قياس النمو الاقتصادي، وفي هذا المطلب سنقتصر في دراستنا علة تطور مختلف معدلات النمو الاقتصادي في المبحث الثاني الذي سنتطرق إلى أهم القطاعات المحركة لنمو الاقتصادي في الجزائر وضرورة تنويعها (ضيف، 2012، ص193).

إن المتتبع لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر يدرك تبعيته الواضحة لتطورات أسعار النفط العادية، حيث كان هذا المعدل مرتفع في فترة السبعينات عندما كانت أسعار النفط مرتفعة، لينخفض في نهاية الثمانينات وسنوات التسعينات نتيجة الأزمة النفطية لسنة 1986، والجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية، مأخوذة من قاعدة البيانات لصندوق النقد الدولي:

الجدول رقم (1-3): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للجزائر وبعض الدول

#### العربية

الدولة	السبعينات	الثمانينات	التسعينات	المعدل (1970-1999)
الجزائر	5.52%	2.26%	1.52%	3.1%
الكويت	4.35%	-1%	3.48%	2.27%
السعودية	11.79%	0.44%	2.91%	5.04%
مصر	5.59%	5.32%	3.79%	4.9%
الأردن	3.9%	3.37%	5.79%	4.16%
تونس	7.59%	3.64%	4.99%	5.4%

Source IMF :world económico Outlook data base

يبين لنا الجدول أعلاه، بأن معدلات النمو الاقتصادي كانت مرتفعة في عقد السبعينات، إلا أنها انخفضت في الثمانينات، وهذا الإنخفاض مس بدرجة كبيرة البلدان النفطية كالكويت والسعودية وبدرجة أقل الجزائر، وذلك نتيجة تأثرها بالأزمة النفطية سنة 1986 (انخفاض أسعار البترول)، وهذا لاعتماد اقتصاداتها على الربيع البترولي، أما مصر والأردن وتونس فإن معدل نموها الاقتصادي رغم تذبذبه خلال العقود الثلاثة، إلا أنه كان مستقرا نوعا ما (ضيف، 2012، ص193).

إن دراسة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، يقودنا بالضرورة إلى دراسة عدة مؤشرات لهذا النمو والمتمثلة في معدل النمو الاسمي ومعدل النمو الحقيقي، بالإضافة إلى معدل نمو نصيب الفرد من النمو في النتائج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير هو الذي يعطي لنا أكثر مصداقية في حساب معدل النمو الاقتصادي.

إن الجدول التالي يبين لنا قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (المقدر بالأسعار الجارية)

والحقيقي (المقدر بالأسعار الثابتة) في الجزائر خلال فترة 1989-2012

الجدول رقم (2-3): تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي خلال فترة (1989-2012) الوحدة :

مليون د ج

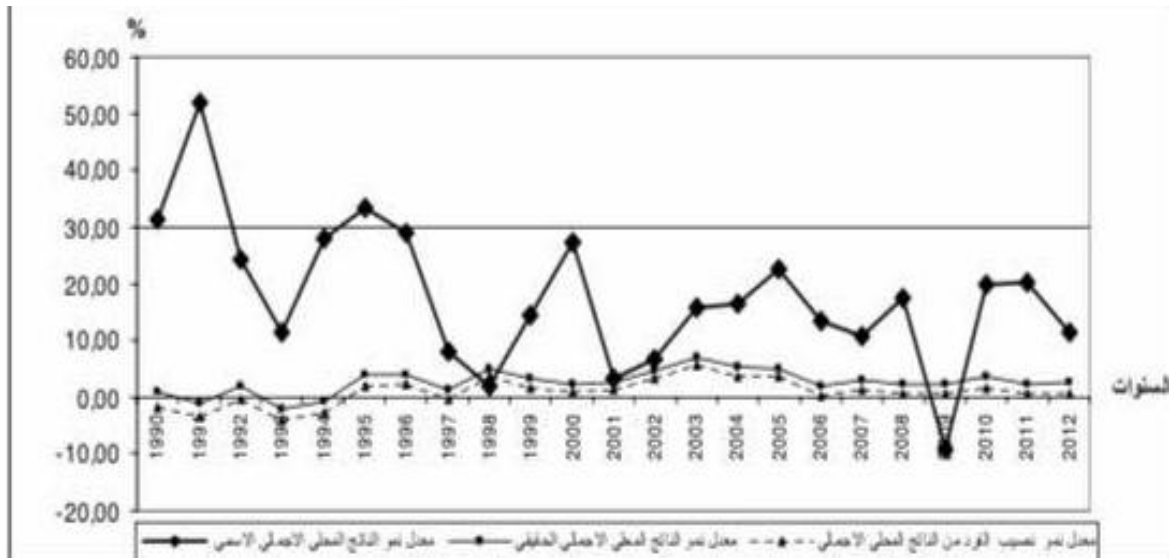
السنة	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي PIB N	** معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIBR	** معدل النمو %	عدد السكان	** نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي د.ج	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %
1989	423300		211804		25576536	8281.16	
1990	555800	31.30	213499.4	0.80	26239708	8136.46	-1.75
1991	844500	51.94	210936.4	-1.20	26893663	3843.35	-3.80
1992	1048200	24.12	214733.3	1.80	27535151	7798.52	0.57

-4.26	7465.98	28157560	-2.10	210223.9	11.24	1166000	1993
-2.95	7245.63	26752749	-0.90	208331.9	27.92	1491500	1994
1.81	7376.60	29315463	3.80	216248.5	33.48	1990600	1995
2.25	7542.74	29845208	4.10	225114.7	29.11	2570000	1996
-0.57	7500.00	30345466	1.10	227592.9	8.18	2780200	1997
3.48	7761.02	30820435	5.10	239198.1	1.91	2830500	1998
1.70	7892.64	31276295	3.20	246852.4	14.40	3238200	1999
0.77	7953.58	31719449	2.20	252283.2	27.34	4123500	2000
1.23	8051.04	32150198	2.30	258842.5	3.33	4260800	2001
3.34	8320.03	32572977	1.70	271008.2	6.70	4546100	2002
5.51	8778.11	33003442	6.90	289707.7	15.80	5264300	2003
3076	9108.20	33461345	5.22	304772.5	16.38	6126700	2004
3.55	9431.90	33960903	5.10	20315.9.	22.40	7499000	2005
0.39	9468.23	34507214	2.00	326722.2	13.51	8512000	2006
1.27	9588.38	35097043	3.00	336523.9	10.55	9410100	2007
0.80	9645.82	35725377	2.40	344600.5	17.35	11043000	2008
0.55	9698.70	36383302	2.40	352870.9	9.14	10034000	2009
1.70	9863.64	37062820	3.60	365574.2	19.93	12034000	2010
0.50	9913.10	37762962	2.40	374348.0	20.33	14481000	2011
0.59	9971.15	38481705	2.50	383706.7	11.35	16124000	2012

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي 2014/04/13.

من الجدول السابق يمكن تمثيل تطور معدلات النمو الاسمية والحقيقية في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (1-3): تطور معدلات النمو الاسمية والحقيقية الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1989-2012)



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول

إن النظرة الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-2012 تبين لنا التذبذب الكبير من سنة لآخري وعدم استدامته، سواء في المعدلات الاسمية أو الحقيقية، وهذا ما يدل على عدم استدامة النمو الاقتصادي، وتأثره بالعوامل الخارجية. كما حقق الاقتصاد الجزائري معدل نمو سلبي فقط وذلك سنة 2009 نتيجة انخفاض أسعار البترول، أما معدلات النمو الحقيقية فكانت سالبة في عدة سنوات والمتمثلة في سنوات 1991-1993-1994، وهذا نتيجة ارتفاع المستوي العام للأسعار من سنة لآخري، و الملاحظة في هذا التمثيل هي الفجوة خلال السنوات من 1990-1998 وذلك نتيجة ارتفاع معدل التضخم في تلك الفترة وبعد سنة 1998 طاقته هذه الفجوة وهذا دليل على انخفاض معدلات التضخم، وذلك نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المبرمة مع صندوق النقد الدولي (برامج تفتيشية للسياسة المالية ثم تعود الفجوة لتتسع قليلا بعد سنة 2001 وذلك يعود لارتفاع التضخم نتيجة البرامج الاتفاقية الضخمة من طرف الحكومة من خلال برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي (ضعيف، 2012، ص195).

أما فيما يخص معدل النمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الجمالي الحقيقي، فهو كذلك متذبذب ويتبع تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و لكن دائما اقل منه في القيمة وذلك بطبيعة الحال نتيجة زيادة عدد السكان، إلا أن هذا المعدل لانعكس حقيقة نصيب الفرد من الناتج، وذلك أن جزء كبير من الناتج عبارة عن عائدات بترولية في غالب الحالات لاستفيد منها المواطن، وخاصة إذا كانت هناك عدم عدالة في توزيع الدخل.

## المطلب الثاني: واقع التطوير المالي في الجزائر

يعتبر التطور المالي مفهوم متعدد البعاد، ويرتبط بدرجة كبيرة مع تطور النظام المصرفي الذي يمكن قياسه بواسطة العديد من المؤشرات، والتي يمكن حصرها في ستة مؤشرات (بولعرج، 2021، ص268) تتمثل في ما يلي:

1. نسبة عرض النقود بالمعنى الواسع إلي إجمالي الناتج المحلي.
2. نسبة إجمالي الودائع إلي إجمالي الناتج المحلي.
3. نسبة اشابة النقود إلي إجمالي الناتج المحلي.
4. الائتمان إلي القطاع الخاص إلي إجمالي الناتج المحلي.
5. الائتمان إلي القطاع الخاص إلي إجمالي الائتمان.
6. أصول البنوك التجارية إلي إجمالي أصول البنوك مضافا لها أصول البنك المركزي.

فالمؤشر الأول يعرف بمؤشر عرض النقود، وقد استخدم بشكل واسع من طرف الاقتصاديين أمثال Levin King (2000) أما المؤشر الثاني فيقيس قدرة المصارف علي تعبئة الودائع بأشكالها المختلفة، في حين يعطي المؤشر الثالث صورة أفضل عن إمكانيات النظام المصرفي في جمع واستيعاب المدخرات المالية بنوعها طويلة وقصيرة الأجل، والذي يعبر علي مدي قدرتها علي توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل، بينما يقيس المؤشر الرابع مدي قدرة البنوك المحلية علي المساهمة في عمليات التمويل من خلال منح القروض والتسهيلات للقطاع الخاص، حيث انه كلما زادت نسبة هذا المؤشر فان ذلك يدل علي الدور الكبير للبنوك في تحقيق النمو الاقتصادي، أما المؤشر الخامس فيعكس آلية توزيع القروض بين لقطاعين العام والخاص في الاقتصاد، أما المؤشر الأخير فارتفاع نسبته تعني أن المصارف التجارية تقدم خدمات مالية متنوعة ووجود مستوي عالي من التطور المالي والمصرفي (بولعرج، 2021، ص269).

### 1.2. تطور مؤشر عرض النقود إلي إجمالي الناتج المحلي في الجزائر:

الجدول (3-3): تطوير مؤشر عرض النقود إلي إجمالي الناتج المحلي

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
M <sub>2</sub> /pib	%61	%49	%50	%55	%49	%40	%35	%39	%46	%46	%41	%48	%63
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
M <sub>2</sub> /pib	%63	%61	%55	%58	%57	%69	%67	%62	%61	%61	%62	%70	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد علي قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2019

يقيس هذا المؤشر مستوي النظام المالي في الاقتصاد والجدول 1 يوضح تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1993 إلي 2017 وماهو ملاحظ أن هذا المؤشر عرف انخفاض ملحوظ خلال

هذه المرحلة الممتدة ما بين 1993 إلى 2003 حيث انخفض من 61 % سنة 1993 إلى 41% سنة 2003 هذا الانخفاض كان نتيجة تطبيق سياسة نقدية صارمة في إطار الاتفاقية بين صندوق النقد الدولي لكن بعد سنة 2003، عرف ارتفاعا وصل إلى 70%، ولكن هذا الارتفاع لا يعني بالضرورة ارتفاع دور الوساطة المالية فهو نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي من جهة وتطور السوق الموازي من جهة أخرى.

2.2. تطور مؤشر اشابة النقود نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

الجدول (3-4): تطور مؤشر QM/PIB

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
QM/PIB	13%	10%	14%	15%	16%	14%	12%	14%	27%	27%	23%	29%	32%
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
QM/PIB	33%	24%	21%	19%	19%	18%	22%	21%	19%	21%	23%	21%	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد علي قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2019

يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي علي جذب الادخار الطويل والمتوسط الأجل وتمويل الاستثمارات طويلة الأجل ومن خلال الجدول فقد عرف هذا المؤشر تطور ملحوظ من سنة 1993 إلى 2006، ثم عرف انخفاض من سنة 2007، وهذا ما يعكس ضعف قدرة القطاع المصرفي الجزائري علي تعبئة الموارد المالية رغم الإصلاحات التي عرفها.

3.2. تطور مؤشر نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

الجدول (3-5): تطور مؤشر cbp/pib

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Cbp/pib	4,44	3,7	7,25	6,61	6,48	5,1	5,36	3,90	4,56	5,38	5,96	8	12,23
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
Cbp/pib	11,36	11,15	12,11	12,33	13,35	13,16	16,50	15,55	14	14,54	16,69	16	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد علي قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2019

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لا يمثل إلا نسبة قليلة من الناتج الداخلي الخام، فهي لا تتجاوز في المتوسط نسبة 7% بينما تتجاوز قيمة القروض الموجهة للقطاع الخاص في الدول المتقدمة نسبة 53% من الناتج الداخلي الخام، وذلك ما يدل علي ضعف مساهمة البنوك في تمويل القطاع الخاص في الجزائر، حيث رغم التحسن الذي شهدته هذه النسبة من سنة 2005، إلا أنها ما زالت بعيدة إذا ما قورنت مع بعض الدول العربية، إذ بلغت في كل من مصر والمغرب حوالي 23.3%، في حين تجاوزت في تونس 53%، أما الأردن ففاقت النسبة 64%.

المطلب الثالث: الدراسات ذات الصلة في حالة الجزائر(ملخص حول الدراسات السابقة والتجريبية في الجزائر)

قامت دراسة (بولعرج سهيلة وصفيح صادق)2020، حيث تم الاعتماد علي نموذج معامل تصحيح الخطأ (ECM) في معالجة وتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلي عدو وجود علاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي، أي أن التطور المالي لا يؤثر علي النمو الاقتصادي في الجزائر، و أن التحسن الحاصل في المؤشرات المالية والنقدية يعود بالأساس إلي عوامل أخرى كارتفاع أسعار المحروقات.

قامت دراسة (براهيم حاكمي، مولود دياب وقشام اسماعيل)2021، حيث أظهرت النتائج انه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام منهج الحدود، كما خلصت الدراسة أيضا إلي وجود تأثير ايجابي لنمو المعروض النقدي علي معدل النمو الاقتصادي، غير أن القروض الخاصة لها تأثير سلبي علي معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وذلك راجع لضعف كفاءة القطاع المالي في الجزائر، وهيمنة المؤسسات المالية العمومية علي عملية تخصيص الائتمان.

قامت دراسة ( زناقي سيد احمد وحسناوي مريم)2017، وقد دل اختبار التكامل المشترك عن وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين التطور المالي بمقاييسه المختلفة، ومعدل النمو الاقتصادي، وأظهرت الدراسة تأثيرا سلبيا لدرجة الانفتاح التجاري ومعدل تطور الكتلة النقدية علي النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، ووجود اثر موجب ومعنوي لمعدل الفائدة الحقيقي ومعدل تطور الائتمان المحلي للقطاعين العام والخاص علي النمو الاقتصادي في المي القصير والطويل، وبالتالي فان نتائج الدراسة لا تدعم الرأي القائل بان التطور المالي يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.



### المبحث الثاني: العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر

يشهد العالم اهتماما متزايدا بالحرية التجارية لا سيما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال العولمة الاقتصادية لآلياتها الرئيسية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك المركزي وكذا إدراك الدول بان التوجه نحو الانفتاح التجاري يعد من بين الدعائم الأساسية لنمو فتحير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وذلك بدفع المنتجين المحليين لمنافسة الإنتاج الأجنبي سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وبالتالي الوصول إلى مستوى المنافسة المطلوب

#### المطلب الأول: واقع الانفتاح التجاري في الجزائر

عرفت سياسة التجارة الخارجية في الجزائر تطورا منذ الاستقلال تماشيا مع النظام الاقتصادي وإستراتيجية التنمية المنتهجة، وقد شهد التاريخ الاقتصادي الجزائري مرحلتين بارزتين: من الاستقلال إلى 1999 فترة بناء السوق الوطنية، وتطبيق نموذج التنمية الاشتراكية القائم على الحماية. ونموذج التنمية الرأسمالية القائم على العولمة من 1990 إلى يومنا هذا.

**1. مرحلة الحماية :** بعد الاستقلال السياسي اتجهت الحكومة إلى تبني الاستقلال الاقتصادي من خلال تبني الاشتراكية. وانتهجت سياسة حمائية بهدف حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعة التحويلية واختيار التصنيع اللحاق بالفجوة التكنولوجية، وتحسين مستوى المعيشة.

**مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962-1970):** ارتأت السلطة المركزية القائمة في هذه الفترة أنه من الأفضل الاكتفاء بالرقابة على نشاط التجارة الخارجية دون فرض الاحتكار عليها، واتخذت مجموعة من الإجراءات تمثلت في: التعريف الجمركية، الرقابة على الصرف، تنفيذ التدابير الكمية المتعلقة بالواردات، الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء (GPA) التي تعتبر وسطاء ملزمين بين الدولة ومختلف أعضاء الشركات.

**مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971-1989):** ابتداء من سنة 1971 أعلنت الدولة عن احتكار هذا القطاع احتكارا إداريا وتنظيميا، بصفة شبه تامة لمؤسسات تابعة للدولة، ولم تشهد هذه الفترة إصدار تشريعات ثابتة منظمة للتجارة الخارجية، واكتفت الدولة بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر. كما تم إعطاء انطلاقة جديدة للنظام التجاري الجزائري حيث أصبح نظام الاحتكار يمارس من

خلال آيتين هما آلية التخطيط في المبادلات الخارجية للسلع والخدمات، وآلية ممارسة الدولة الاحتكار التجارية الخارجية عن طريق الامتياز حسب نص المادة 33 من القانون 13/11

لقد أحدثت الصدمة النفطية لعام 1986 هزة عنيفة في الاقتصاد الوطني، أدت إلى هبوط معدلات التبادل حيث تراجعت الصادرات من المحروقات من 12.72 مليار دولار عام 1995 إلى 7.26 مليار دولار سنة 1946، بانخفاض قدره 43 % في عام واحد بعد انهيار أسعار النفط. مع تفاقم عبء الديون الخارجية، أصبح في عام 1986 يستهلك نحو ثلثي عائدات التصدير. (Rabah, 2012, pp 19-20)

(مما أدى إلى اختلالات عميقة كان لها تأثيرها السلبي على ميزان مدفوعاتها والميزانية العامة، بالإضافة إلى تدابير التقشف، والتباطؤ في الاقتصاد ككل. فبحلول نهاية سنة 1999 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية، حيث سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب (-3.1%)، أما عجز الميزانية فقد بلغ 1.7% من PIE، كما سجل الميزان التجاري عجزا قدره (1825) مليار دج، في حين بلغ حجم المديونية 25.32 مليار دولار أمريكي. كما أصبحت خدمة الدين تستهلك أكثر من 50 % من حصيله الصادرات. وفي مواجهة هذه الأزمة اتخذت السلطات الجزائرية مبادرة كبرى للإصلاح واللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أسفرت عن وضع حزمة من الإصلاحات وفق سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي. تضمنت بشكل عام توجهها نحو اقتصاد السوق، وتخلي الدولة عن احتكارها للتجارة الخارجية وتبني سياسة انفتاح تجاري تدريجي.

2. مرحلة تحرير التجارة الخارجية: شهد القطاع التجاري تغيرات تدريجية غايتها التحرير الكلي للتجارة الخارجية.

الشروع في تحرير التجارة الخارجية الجزائرية (1990-1993): تم تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي الافتتاحية (1990-1993) واتصفت هذه المرحلة بالتردد والتأني في تطبيق إجراءات التحرير .

أ. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية: (1990-1991): شهدت التجارة الخارجية أولى المحاولات لتحريرها في قانون النقد والقرض 1990، الذي يعتبر نقطة الانطلاق في التكريس القانوني لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر . والذي أصبح إجراء رسميا وفق المادتين 40 و 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990، والذي يتيح إنشاء شركات استيراد وتصدير وطنية أو أجنبية .

إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي وجزئي. وفي 1991 تم إصدار المرسوم رقم 37/91 المؤرخ بتاريخ 13/02/1991 والذي يتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية والمعروف باسم قانون تحرير التجارة الخارجية، الذي يلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما يلغي نظام تراخيص الاستيراد والتصدير بفتح مجال التدخل في عمليات الاستيراد والتصدير لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين لدى البنك المركزي (لكن مع تقييد الاستيراد في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، واقتصار المعاملات على الحسابات بالعملة الصعبة للمتعاملين الخواص المرخص لهم).

ب. **مرحلة العودة إلى التقييد (1992-1993):** تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلالات عميقة مع بداية 1992 تمثلت في المديونية الخارجية، عجز الميزانية، التضخم والإعسار المالي، الأمر الذي أدى بالجزائر في الشروع في إصلاحات مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية. تم إصدار التعليمات 25 المؤرخة في 15 أوت 1992 التي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها. (غطاس وآخرون، 2015، ص 286) كما عرفت هذه المرحلة ندرة في الموارد بالعملة الأجنبية، مما دفع السلطات بتشديد القيود على النقد الأجنبي وتوسيع نطاق حظر الواردات. وتم إنشاء لجنة AD-HOC في 1992 لجنة وزارية مخصصة مسؤولة عن مراقبة عمليات التجارة الخارجية وطبيعة الالتزامات التجارية الخارجية، وتصحيح الأخطاء أو الإختلالات فيما يتعلق بالنظام البنكي والمعايير للوصول إلى النقد الأجنبي والائتمان للمستوردين، (1) م. 2012, (Abbas) وكذا السهر على التسيير الجيد لمختلف الموارد، والتي ميزت بين: السلع الإستراتيجية "سلع ذات أولوية" من بينها المواد الغذائية الأساسية والأدوية ومواد البناء واللوازم المدرسية... الخ، السلع المتعلقة بالإنتاج والاستثمار "سلع ذات أولوية ثانية" والسلع الممنوعة من الاستيراد "سلع محظورة" وتشمل أساسا السلع الاستهلاكية الكمالية).

(أفاسم، 2013، ص 12) وبالتالي فمن خلال هذه الإجراءات التي أصدرتها الدولة، نجد أنها تعود بالسياسة التجارية إلى مرحلة الرقابة .

### إجراءات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر انطلاقا من 1994:

ترافقت هذه المرحلة مع قيام الجزائر بالتخلي عن الاقتصاد المخطط والتحول نحو اقتصاد السوق من خلال القيام بإصلاحات شاملة جسدها برنامج التعديل الهيكلي ( 1994-1998) تنفيذا لشروط

صندوق النقد الدولي. ولقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أبريل 1994 وذلك على مراحل، إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة، وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية وكذا إزالة الحدود الدنيا المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين. وتخفيض الحماية الجمركية وكذا الحدود القصوى للتعريفات الجمركية عن الواردات. (كرومي، 2016، ص155) والسماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها. وقد تم حصر قائمة الموارد الممنوعة من الاستيراد في ثلاث مواد فقط (المواد المحرمة شرعا والمواد الممنوعة لأغراض صحية واجتماعية، المواد الممنوعة من الاستيراد بشكل مؤقت، المواد التي تتمتع بدعم من الدولة). كما تم تخفيض معدلات التعريفات الجمركية من 19 معدلا إلى 7 معدلات وهي (0، 3، 7، 15، 25، 40، 60 %) حيث كان المعدل الأقصى قبل الإصلاح التعريفي 120 %. وتوالت بعد ذلك تخفيضات معدلات التعريفات الجمركية،.: خفض المعدل الأقصى من 0 إلى 45 % سنة 1997 ولم تتغير هذه النسب سنة 2000 عدا بعض البضائع التي تمت زيادة نسبتها تشجيعا للإنتاج الوطني وتعلق بالزجاج والأحجار الكريمة. لكن مع هذا اعتبر المعدل مرتفعا مقارنة بالتزامات الجزائر أمام المنظمة العالمية للتجارة والتي تقضي بتخفيض عام للتعريفات الجمركية وأمام الالتزامات مع الاتحاد الأوروبي، هذا ما دفع إلى تقليص عدد معدلات التعريفات الجمركية إلى ثلاث معدلات بالإضافة إلى الإعفاء وهي 5، 25، 40 %. وتواصلت الإصلاحات سنة 2002 بتقليصها إلى ثلاث مجموعات حسب درجة تصنيع المنتج (مواد أولية، نصف مصنعة، نائية) 5، 15، 30 % إضافة إلى الإعفاء، مع بقاء بعض السلع خارج هذا النطاق كالكحوليات والدخان وسيارات الركوب الفردية النفعية، والرسوم الجمركية منذ 2001 إلى غاية اليوم 10 % بالنسبة للسلع التجهيز. 15 % بالنسبة للسلع نصف المصنعة و30 % للسلع الاستهلاكية،

(Si Mohammed & Reguig, 2017, p.110) كما تم إنشاء بعض الهيئات كالصندوق الخاص بترقية الصادرات، والشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات.

أما على المستوى الدولي، فقد أبرمت الجزائر اتفاقات ثنائية ومتعددة إقليمية ومعاهدات دولية، ومن بينها المعاهدة المغربية التي دخلت حيز التطبيق شهر جويلية 1993. وفي 1996 وقعت الجزائر اتفاقية تجارية مع موريتانيا. كما أقدمت الجزائر على تقديم طلب الانضمام الرسمي إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك في جوان 1996. وانضمت الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الكبرى في أوت 2004 في إطار

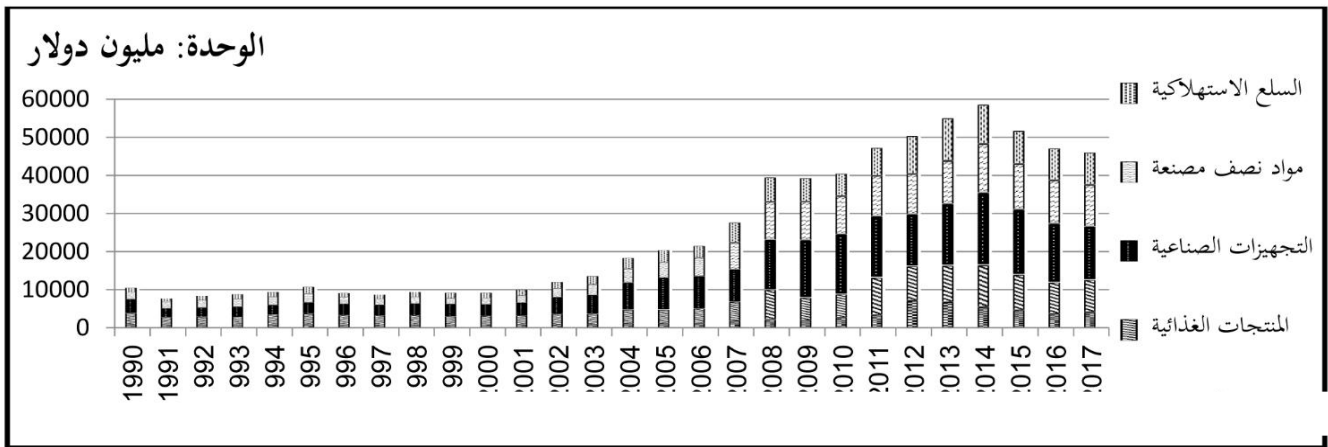
اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة سنة 1981، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2009. وفي مسارها نحو الانفتاح تم توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كان توقيع أول اتفاق في ديسمبر 2011 بروكسل والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005. وعرفت السنوات الأولى من تطبيق الاتفاق عدم التوازن في المبادلات التجارية مما اضطر الجزائر إلى الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حيث كان من المقرر الإزالة النهائية للحقوق الجمركية في 2017، ليتم تمديد الفترة إلى 2020.

### المطلب الثاني: التركيبة السلعية والجغرافية للتجارة الخارجية في الجزائر :

سنتطرق إلى تطور التركيبة السلعية لكل من الواردات والصادرات خلال نفس الفترة والذي يوضح لنا كما يلي:

1. التركيبة السلعية للواردات: يظهر الشكل التالي تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال (1990-2017)

الشكل (02-03) تطور التركيبة السلعية للواردات



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع

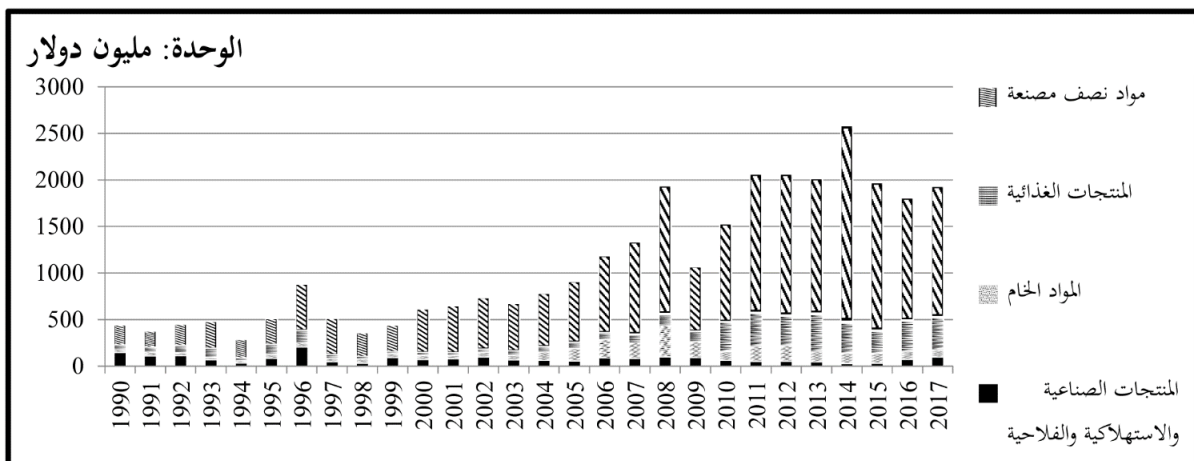
للجمارك (CNIS)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن سلة الواردات الجزائرية تتكون أساسا من أربع مجموعات رئيسية هي: سلع التجهيز الصناعي في المرتبة الأولى، وهذا ما يمكن تفسيره بحيوية القطاع الصناعي بالإضافة إلى كثافة الاستثمارات الوطنية في بناء الهياكل القاعدية للبلاد وسياسة الاستثمار في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وفتح الباب أمام القطاع الخاص. ثم المواد الغذائية ثانيا، ومن أكثرها استهلاكا هي الحبوب

والحليب. ويمكن إرجاع هذه النسب المرتفعة من ناحية إلى العجز في الإنتاج الفلاحي المحلي الذي لا يلي زيادة طلب المستهلكين نتيجة للنمو السكاني المتزايد، فلا تزيد تغطية الحاجات الوطنية من الإنتاج الفلاحي عن 30% ناهيك عن التبعية الغذائية للخارج. ومن ناحية أخرى إلى ضعف القطاع الفلاحي بالرغم من سياسات الإصلاح الفلاحي المنتهجة وعجزه عن تلبية الحاجات المتزايدة من هذه المواد نتيجة سوء التسيير وضعف إنتاجه الراجع إلى عدم التحديث. وعلى الرغم من هذا فمنذ 1994 فإن واردات السلع الغذائية في تناقص مستمر، من 30% عام 1994 إلى 15% سنيتي 2009 و2010 وإلى 18.3% سنة 2017. وهو راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية وعودة الفلاحين إلى القرى والأرياف، إضافة إلى تطبيق الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية. وفي المرتبة الثالثة نجد المواد نصف المصنعة. وفي المرتبة الرابعة نجد السلع الاستهلاكية غير الغذائية. أما بقية المواد المستوردة فنسبتها ضعيفة لا تتجاوز 15% من الواردات، وهذا يرجع إلى وجود صناعة محلية تلبى احتياجات السوق الوطني. وتمثل أساسا في سلع التجهيز الفلاحي، الطاقة والمحروقات، والمواد الخام.

**2- التركيبة السلعية للصادرات:** بفضل ما تنتهجه الجزائر من سياسة الأحادية في التصدير من خلال تركيزها على المحروقات، لازالت هذه الأخيرة تطغى على تركيبة الصادرات كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (03-03) تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع

للجمارك (CNIS)

يتضح من الشكل (2) أن الانفتاح التجاري لم يكن له أي تأثير على الهيكل السلعي للصادرات بشكل ملحوظ، والتي بقيت تتركز في سلعة واحدة وهي النفط. وهذا ما يعرض إيرادات الدولة إلى تقلبات كبيرة بسبب تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية، بسبب ارتفاع إيرادات القطاعات التقليدية تصبح الإصلاحات التجارية ذات أثر سلبي على تنويع الصادرات.

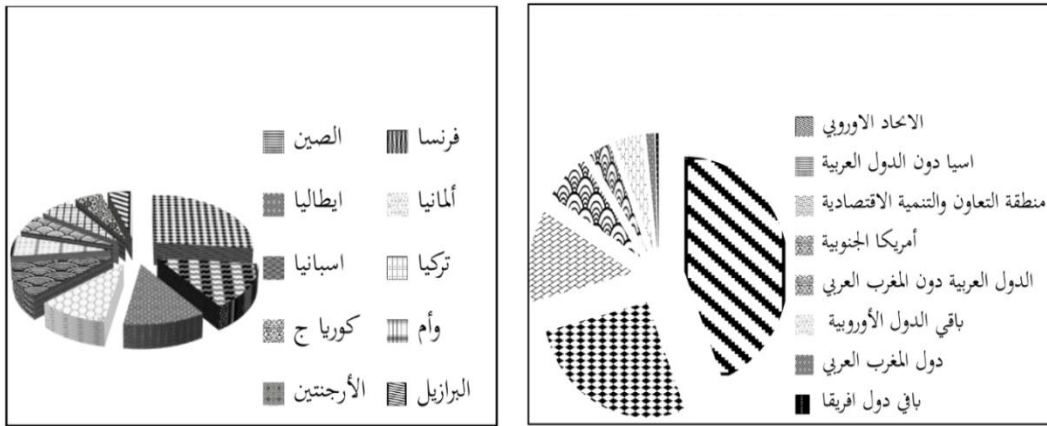
(Agosin&others, 2011, p . 11) ويلاحظ من خلال الشكل (4) أن المادة الأولى والأساسية هي المنتجات النصف مصنعة التي تمثل نسبة 73% لسنة 2017 من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، تشمل أساسا الزيوت والمواد المشتقة التي تصدر عن عمليات التقطير للزفت. تليها السلع الغذائية بنسبة 15% أهمها السكر والتمور، والمواد الخام تتمثل في فوسفات الكالسيوم أما المنتجات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية فهي بنسب ضعيفة جدا. وعلى رغم الجهود التي تبذلها الدولة من اجل تشجيع الصادرات خارج المحروقات، إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وعدم تنافسية الاقتصاد، إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات. وذلك لأن صادرات المواد الأخرى تظل جد محدودة لا يتعدى بضع مواد بنسبة ضعيفة. و1996 السنة الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج المحروقات نسبة 6.59% من إجمالي الصادرات، وهذا راجع إلى تسديد الجزائر جزء من ديونها اتجاه روسيا كبضائع. تليها سنة 2016 حيث وصلت إلى 0.01% بسبب زيادة الصادرات من المنتجات الغذائية نسبيا من 1.7% إلى 1.1% وكذا صادرات التجهيزات الصناعية والاستهلاكية.

#### التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات :

إن التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات يوضح المجموعات الدولية الأكثر أهمية التي تتعامل معهم الجزائر

الشكل (03-04) التوزيع الجغرافي للواردات الشكل (03-05) أهم موردي الجزائر

1. التوزيع الجغرافي للواردات: تتوزع الواردات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين، وهو ما يمثله الشكلان التاليان:

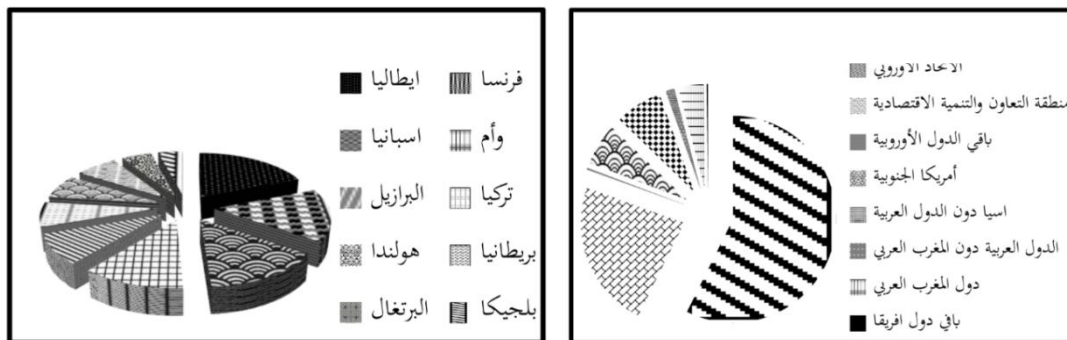


المصدر: من إعداد الطالبين بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع

حصيلة التجارة الخارجية لسنة 7

عرفت قيمة الواردات الجزائرية من منطقة الاتحاد الأوروبي ارتفاعا مستمرا خاصة بعد دخول الشراكة حيز التنفيذ، وخاصة فرنسا وهذا ما يفسر التبعية الاقتصادية لأوروبا كما يوضحه الشكل (5). وتتمثل الواردات خاصة في: القمح، الأدوية، بودرة الحليب، التجهيزات الصناعية. كما عرفت الواردات من منطقة التبادل العربي الحر تطورا ملحوظا منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ 2009 بسبب التسهيلات الجمركية. ومن الملاحظ من الشكل (6) أن الصين هو المتعامل الأساسي في ظل الطفرة التي تعرفها السلع الصينية لسعرها الرخيص وخاصة مجال تكنولوجيا الاتصال والإعلام الآلي .

الشكل (03-06) التوزيع الجغرافي للصادرات الشكل (03-07) أهم شركاء الجزائر



المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك (CNIS) حصيلة التجارة



يبين الشكل (7) أن الاتحاد الأوروبي يحتل الصدارة بصفته زبونا أساسيا للجزائر، حيث تتجه الصادرات المتمثلة أساسا في المحروقات لكل من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، وهذا ما يوضحه الشكل (4). وبالرغم من دخول اتفاقية الجزائر ومنطقة التبادل العربي الحر حيز التنفيذ في 2009، إلا أن الصادرات عكس الواردات لم تعرف ذلك التطور المنشود، وهذا يمكن تفسيره بعدم قدرة السلع الجزائرية على المنافسة في السوق العربي، فاقترنت الصادرات على المحروقات.

بصفة عامة نلاحظ من التحليل السابق أن الاتجاه العام للصادرات والواردات لم يتغير وهو في الاتجاهين لصالح الاتحاد الأوروبي لخلفيات تاريخية وطبيعية واقتصادية أدت إلى هيمنة هذه الدول على مبادلات الجزائر وفي مقدمتها فرنسا وإيطاليا. وأكدت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. مع بروز متعاملين تجاريين جدد كالصين.

### المطلب الثالث: الدراسات ذات الصلة في حالة الجزائر

قامت دراسة (بسطالي ونوبيات 2019) تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 حيث اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (Eviews.10) لتطبيق الأساليب الإحصائية والقياسية لبناء النموذج. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أي أن هناك أثر إيجابي لسياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك تأثيرات سلبية على الاقتصاد الجزائري أهمها ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، وخصوصا بعد الصدمات البترولية التي شهدت انخفاضا كبيرا سنتي 2009 وصيف 2014 مما أثرت على حجم الناتج المحلي الإجمالي.

قامت دراسة (زعتري وشويكات 2019) وتهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المبطة ARDL وذلك لاختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في المدين القصير والطويل. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن للانفتاح التجاري أثر إيجابي ومعنوي للنمو الاقتصادي في الجزائر.

قامت دراسة (بوحتميم وجماني 2020) تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) من خلال تحليل تطور الانفتاح التجاري بالاعتماد على مؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس درجة الانفتاح، تطور كل من الصادرات والواردات، وتحليل تأثير الانفتاح التجاري على هيكل الميزان التجاري. وخلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري أثر على نمو الصادرات والواردات بشكل ايجابي مع التأثير الأكبر على الواردات مما أدى إلى تدهور الميزان التجاري. وبالتالي هناك حاجة إلى إيجاد توازن بين نمو الصادرات والواردات لجني ثمار الانفتاح، وتوجه الدولة إلى تبني منهجية جديدة تقوم على البحث عن أفضل السبل للاندماج في السوق الدولية.

قامت دراسة (عدة 2021) الهدف من هذه الدراسة محاولة قياس أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995-2019، حيث تم استخدام أربعة مؤشرات تمثيلاً للانفتاح التجاري (مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الانفتاح التجاري، مؤشر سعر الصرف)، أما الناتج المحلي الإجمالي أستخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي القياسي الذي يشمل النماذج القياسية الحديثة خلال الفترة المذكورة أعلاه، حيث تمت صياغة نموذج قياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (MCO) ومن بين النتائج المتوصل إليها أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

قامت دراسة (جرفي وبوطيب واسماعيل 2021). وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين الانفتاح التجاري كمتغيرة مستقلة، والنمو الاقتصادي كمتغيرة تابعة خلال الفترة 2000-2019، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL وخلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل، إضافة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات المقدرات عبر الزمن.

## خاتمة الفصل:

لقد تطرقنا في هذه الورقة البحثية لطبيعة واتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1990-2019)، حيث بدأتها بعرض لعدد من الدراسات التجريبية لموضوع الدراسة، ثم تلاها تأصيل نظري، وجانب تحليلي للمتغيرات الموضوع المستخدمة في دراسة حالة الجزائر، وأخيرا تم التطرق إلى الدراسة القياسية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL، حيث كانت أفرزت الدراسة النتائج التالية:

استقرار بعض المتغيرات عند المستوى أي أنها متكاملة من الدرجة (0) وبعضها الآخر عند الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة 1 وذلك وفقا لنتائج اختبار استقرارية المتغيرات حسب اختبار (ADF) و (PP).

أظهرت نتائج تشخيص النموذج أنه خالي من النماذج القياسية

أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ والظاهر في الجدول (1) CointEq قد ظهر بإشارة سالبة ومعنوي عند كل المستويات (prob: 0.0000) مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما قيمته المتمثلة في 955.0 فهي تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، حيث بلغت هذه السرعة 955.0 في الفترة الواحدة وهذا يعني أنه إذا انحراف معدل النمو خلال الفترة القصيرة الأجل في الفترة السابقة (1-T) عن قيمتها التوازنية طويلة الأجل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 95.5% من الاختلال في الفترة T إلى أن يصل التوازن في المدى الطويل؛

أظهرت النتائج أنه لا توجد علاقة في الأجل القصير بين المعروض النقدي M2 ومعدل النمو CEgdp، غير أنه هناك علاقة طردية بين نمو المعروض النقدي ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أي أنه إذا زاد نمو المعروض النقدي M2 بمفهومه الواسع 1% فإن معدل النمو الاقتصادي يرتفع بـ 0.15%، في حين الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص PRI له تأثير سلبي على معدل النمو في الأجل القصير، وأنه توجد علاقة عكسية بين PRI و CEGDP في الأجل الطويل، أي إذا زاد الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص بـ 1% فإن معدل النمو الاقتصادي ينخفض بـ 0.52%، وهو الأمر المخالف للنظرية الاقتصادية، ولا يمكننا تفسيره إلا بعدم توجيه هذه القروض الخاصة إلى القطاعات غير المنتجة، أو إلى وجهات أخرى لا تخدم الاقتصاد وهو ما يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني ككل.

## خاتمة الفصل:

أن سياسة الانفتاح التجاري و المالي من وسائل تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية ،و العمل علي الارتقاء بأداء الاقتصاد الوطني ، فمن الناحية النظرية يؤدي الانفتاح إلي زيادة الإنتاجية ، نقل المعرفة و التكنولوجيا و الاستفادة من تدفقات رؤؤس الأموال...الخ. لكن لا يمكن اعتبار سياسة الانفتاح ذات أهمية للدول التي تعاني من تأخر تكنولوجياي، و هو الحال بالنسبة للجزائر التي رغم السياسات المتبعة في السنوات الأخيرة لمحاولة تدارك الركب من ناحية التطور المالي و التجاري، إلا أنها تبقى متأخرة مقارنة بالدول المتقدمة تكنولوجيا أو حتى بعض الدول العربية ، و مع ذلك و نظرا لما تمتلكه الجزائر من موارد بشرية و مادية مع مواصلة سياسة الانفتاح و جلب التكنولوجيا الحديثة و حسن التسيير ، فان تحقيق قفزة نوعية في النمو الاقتصادي نتيجة للانفتاح المالي و التجاري أمر يمكن أن يكون واقع.

الخاتمة العامة

تقوم هذه الدراسة علي فكرة دور القطاع المالي في تعزيز الانفتاح والنمو بشكل عام وللجزائر بصفة خاصة، فيما يتعلق بالدراسات التي أجريت والتدابير المتخذة في الموضوع قيد الدراسة ولغرض الإحاطة بالجانبيين النظري والتطبيقي قمنا بتقسيمها إلي ثلاثة فصول كما يلي .

من خلال هذه الدراسة حاولنا في الفصل الأول التعرف علي مفهوم التطور المالي والمحددات المنظمة له إضافة إلي مفهوم النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له، حيث توصلنا وجود علاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، فمنها من ركزت علي أهمية التطور المالي ومنها من اهتمت بحركة رأس المال وذهبت أخري لأهمية السوق المالية، و كل مدرسة كان لها قراءة خاصة حول الموضوع، من المدرسة الهيكلية إلي مدرسة النمو الداخلي فنظرية التفسير المالي ومن خلالها استخلصنا انه هنالك عدة وجهات نظر، منها من يري أن التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي، و منها من يعتبر أن التطور المالي هو نتيجة النمو الاقتصادي.

في الفصل الثاني تناولنا الانفتاح التجاري وكل ما يتعلق به من طرق قياسه إلي النظريات المفسرة له حيث توصلت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الموضوع إلي قسمين، المجموعة الأولى ركزت علي التجارة الخارجية من حيث الهجوم، في حين ركزت المجموعة الثانية علي القيود التجارية، و في الأخير توصلت معظم هذه الدراسات إلي أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابا علي النمو الاقتصادي.

وفي الأخير تناولنا واقع الانفتاح المالي والتجاري في الجزائر وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال عرض أهم الإحصاءات وكذا الدراسات والإصلاحات التي قامت بها الجزائر من اجل محاولة إصلاح الإختلالات وإعادة توجيه الاقتصاد وتحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي، و هذا راجع إلي أن الواقع والأرقام المتحصل عليها أثناء الدراسة والتي أشارت إلي عجز وتراجع كبير مقارنة بالدول العربية علي اقل تقدير نتيجة الاعتماد الشبه الكلي في الاقتصاد إلي عائدات المحروقات وعدم تنويع مصادر التصدير والتضخم إضافة إلي الانكماش داخليا وعدم لانفتاح الكلي علي الاسواق العالمية.

**النتائج:**

تم التوصل في إطار هذا البحث إلى جملة من النتائج والاستنتاجات والتي تعتبر إجابة على التساؤلات الفرعية واختبار للفرضيات المطروحة في المقدمة، كما يلي:

التحرير المالي الداخلي المتمثل في إعادة تأهيل النظام المصرفي وتحريره، إضافة إلى التحرير المالي الخارجي الذي يسمح بتوجيه التدفقات الأجنبية إلى الداخل، يقودان إلى توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل المشاريع الإنتاجية التي ترفع معدلات الإنتاج.

يعمل الانفتاح التجاري علي التأثير علي النمو الاقتصادي إيجابا عبر إلغاء القيود علي التجارة الخارجية والسماح للخواص بممارستها، وتدعيم القرارات التنافسية للمؤسسات العمومية من اجل تأهيلها للانفتاح علي الأسواق العالمية، وكذا إصدار التشريعات والقوانين التي تضمن حرية هذه التجارة.

توصلت معظم الدراسات إلى أن تطور النظام المالي وبخاصة المصرفي وتماشيه مع التطور الحاصل في المجال علي المستوي العالمي ينعكس إيجابا علي النمو الاقتصادي ووهذا ما يساعد علي تقوية الرابط انفتاح نمو في الجزائر.

### توصيات واقتراحات البحث

توسيع الإصلاحات علي النظام المصرفي وتفعيلها حتى تتماشى مع التطورات التي تشهدها الساحة المالية العالمية، مع رفع القيود أمام المستثمرين الجانِب واعتماد نظام صرف أجنبي أكثر مرونة.

إتباع سياسة الانفتاح التجاري بشكل متوازن، بحيث لا تعتمد فقط علي صادرات المحروقات واستيراد المنتجات المصنعة، و ذلك عبر تشجيع الاستثمار وتنويع الصادرات، و التوجه نحو استيراد التكنولوجيا الحديثة.

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات خاصة المنتجة منها، من اجل حاق ثروة اقتصادية وتخفيف الاعتماد علي عائدات المحروقات.

إتباع سياسات اقتصادية بعيدة المدى، من اجل بناء اقتصاد قوي ومتنوع في أنشطته للحد من الساسة الريعية التي تميز الاقتصاد الجزائري .

قائمة المصادر

والمراجع



قائمة المراجع:

1. Abbas Mehdi, (2012). "**L'Ouverture Commerciale de l'Algérie : Apports et limites d'une Approche en Termes d'Economie Politique du Protectionnisme**". Revue Tiers Monde, Amand Colin, France, (N°210).
2. Agosin Manuel and others, (2011). "**Determinants of Export Diversification Around the World: 1962-2000**". The & Sons, USA, Vol 35 (N°03),
3. Ann Harrison, openness and growth: a time -series, cross-country analysis for developing countries, journal of development economics, vol.48, 1996.
4. Barth, Caprio et Levine, the regulation and supervision of banks around the world ; a new Database <sup>a</sup> eds, Robert E, Washington, 2001.
5. Belkacem Benallal, "**Les effets de l'application de la politique de libéralisation Financière sur la croissance économique en Algérie**", Actes de la jeune recherche en économie, société et culture lauréats du concours FES, Algérie 2012.
6. Bencivenga and Smith « **financial intermediation and endogenous growth** », review of economic studies N 58 , 1991, PP195-209
7. Berthier David & autres, (2017). "**En 2017, Le Taux D'Ouverture de L'Economie Mondiale se Redresserait Enfin**". Consulté le 11, 04, 2018, sur L'Institut National de La Statistique et des Etudes Economiques:  
<https://www.insee.fr/fr/statistiques/2871883?sommaire=2872027>
8. Bertrand Blancheton, ouverture commerciale, croissance et développement: malentendus et ambiguïtés des débats, première journée du développement du Gres "**le concept de développement en débat**", 16-17 septembre 2004.
9. Boukhezer-Hammiche Nacira, (2016). "**Les Politiques D'Ouverture et Désintégration du Secteur Industriel Public en Algérie**". Al Bashaer Economic Journal, Université de Bechar, Algérie, Vol 02 (N°04),
10. Bülent Ulsan, openness to international trade and economic growth: across-country empirical investigation, central bank of the republic of turkey, discussion paper, n°2012-25, 2012.

11. Carlos Arteta, Barry Eichengreen, Charles Wyplosz, when does capital account liberalization help more than it hurts?, NBER working paper, n°8414, 2001.
12. Chee-Keong Choong, **does domestic financial development enhance the linkages between foreign direct investment and economic growth?**, empirical economics 42, 2012.
13. Dennis Quinn, the correlates of change in international financial regulation, American political science review, vol 91, N°3, 1997.
14. Eswar S. Prasad and Other, « **Effects of financial globalization on developing countries: Some empirical evidence** », International Monetary Fund, Washington, 2003.
15. Francisco Rodriguez, Dani Rodrik, trade policy and economic growth: a skeptic's guide to the cross-national evidence, NBER working paper 7081, Cambridge, 2000.
16. Geert Bekaert, Campbell R. Harvey, Christian Lundblad, does financial liberalization spur growth?, NBER working paper, n°8245, 2001.
17. Goldsmith « **Financial structure and development** », new haven, CT yale university press, 1969 PP 147-189.
18. Gold Smith, « **Financial structure and development** », Yale University Press, New York, 1969.
19. Goldsmith. R.W, " **Financial structure and Development**", New Haven: Yale university Press, 1969.
20. Greenwood and Jovanovic « **FINANCIAL DEVELOPMENT GROWTH ,AND THE DISTRIBUTION OF INCOME** », JOURNAL OF POLITICAL ECONOMY, vol (98).5,1990,PP 1076-1107.
21. Gurley and show, Financial Aspects of economic development , American economic review, N45, 1960.
22. H. Patrick, Financial development and economic growth in underdeveloped countries, Yale University, Economic Growth Center, 1966.
23. Ha Yan Lee, Luca Antonio Ricci, Roberto Rigobon, "**once again, is openness good for growth?**", IMF working paper /04/135, 2004.
24. Hiro Ito, financial development and financial liberalization in Asia: thresholds, institutions and the sequence of liberalization , north American journal of economics and finance 17, 2006.
25. J. Robinson, **the generalization of the general theory in the rate of interest and other essays** », Mc Millan, London, 1952.
26. Jean Arrous, **Les théories de la croissance, éditions du seuil**, Paris, 1999.

27. Jean. Longatte et pascal. **Vanhove, economie générale ,édition7**, Dunod paris, 2003.
28. Jeffrey A. Frankel, David Romer, **does trade cause growth?**, the American economic review, vol.89, n°3, 1999.
29. King and Levine « **finance and growth schumpeter might be right, the quarterly journal of economics**, 1993.
30. Levine, R, "Finance and growth", **Theory and evidence**", NBER, Working Paper 10766,\* Greenwood and Jovanovich, " **Financial development, growth and the distribution of income**", The journal of political economy, N° 105, 1990.
31. Michael Klein, Giovanni Olivei, capital account liberalization, financial depth and economic growth, NBER working paper, n°7384, october1999.
32. Naoufel Liouane, ouverture et croissance dans les pays MENA: étude des effets des facteurs structurels et institutionnels, in N. Liouane, M.Nhidi, S.Abelhafidh et S. Haddou, N.Alimi, le maghreb face aux défis de l'ouverture en méditerranée, l'harmattan, Paris, 2009,
33. \*Pagano.M « **FINANCIAL MARKETS AND GROWTH, AN OVERVIEW,EUROPEAN ECONOMIC** , N37,1993.
34. R.King, R.Levine, « **Finance and growth: Schumpeter might be right** », Working Papers wps 1083, Financial policy and systems, country economics department, World Bank, 2003.
35. R.Lucas, **On the mechanics of economic development**, Journal of Monetary Economics, University of Chicago, 1988.
36. Rebah Abdelatif, (2012). "**L'Algérie 50 ans Après: Le Développement National Contrarié**". Revue Recherches Internationales, Association Paul Langevin, France, (N°93).
37. Robert E. Baldwin, openness and growth: **what's the empirical relationship?**, NBER working paper, n°9578, Cambridge, 2004.
38. Robert J. Barro, **economic growth in a cross section of countries, the quarterly journal of economics**, vol.106, n°2, may 1991.
39. Sebastian Edwards, **openness productivity and growth: what do we really know?**, the economic journal, vol.108, n°.447, 1998.
40. Si Mohammed Kamel, Reguig Mohammed Khelifa, (2017). "**Le Lien Entre L'Ouverture Commercial, Les IDE et La Croissance Economique en Algérie : Application du Modèle VAR**". Maghreb Review of Economics and Management ,Université de Mascara, Algérie, Vol 04 (N°01).
41. Umme Humayara Manni, Munshi Naser Ibne Afzal, effect of trade liberalization on economic growth of developing countries: a case of

bangladesh economy, journal of business economic and finance, vol.1(2), 2012.

42. Vittorio Grilli, Gian Maria Milesi-Ferretti, **economic effects and structural determinants of capital controls**, IMF working paper, WP/95/31, 1995.

## قائمة المراجع بالعربية:

1. أحمد أبو الفتوح علي، 2001، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى. الإسكندرية. مصر.
2. أقاسم قادة، 2013 "تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994". المجلة الجزائرية للعلمة والسياسات الاقتصادية، مجلد 04، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
3. أمين حواس، يوسف رشيد، الشوربجي مجدي، 2014، الانفتاح التجاري تطوير القطاع المالي والنمو الاقتصادي أدلة تجريبية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي والنمو الاقتصادي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
4. براهيم حاكمي، مولود دياب وقشام اسماعيل، 2021، "دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019" جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
5. بلال لوعيل، 2008 "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007) مجلة أبحاث اقتصادية . وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،
6. بن قبلية زين الدين 2015 "اثر التطور المالي علي النمو الاقتصادي في الجزائر" جامعة ابو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان، الجزائر.
7. بورداش شهرزاد 2016 "اثر الانفتاح المالي والتجاري علي النمو الاقتصادي في الجزائر" أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
8. بوغزالة محمد نجلة، 2015 "الوساطة المالية والنمو الاقتصادي" 2017، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر.

9. بولعرج سهيلة وصفيح صادق، 2020، "تأثير التطور المالي علي النمو الاقتصادي في الجزائر" مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 1، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر.
10. حسن خلف فليح، 2010، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، اربد، الأردن.
11. حسين عوض الله زينب، 2004، الاقتصاد الدولي "العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقيات التجارة العالمية" دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، الإسكندرية، مصر.
12. خالد محمد السواعي، 2008، التجارة والتنمية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان .
13. زناقي سيد احمد وحسناوي مريم 2017 "اثر التطور المالي علي النمو الاقتصادي باستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) حالة الجزائر للفترة 2003-2014، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 07، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر.
14. السيد متولي عبد القادر، 2011، الاقتصاد الدولي "النظريات والسياسات" الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع. عمان، الاردن.
15. سيدي محمود ولد سيدي محمد، 1995، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا.
16. شهاب مجدي محمود، 2007، "الاقتصاد الدولي المعاصر" دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر .
17. ضيف احمد 2014 "اثر السياسة المالية علي النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1990-2012" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
18. عابد بن عابد العبدلي، 2005، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، السنة التاسعة، عدد 27، جامعة الأزهر، مصر.

## قائمة المصادر والمراجع

19. عبد العزيز طيبة، 2010، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم " دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر.
20. عثمان أبو حرب، 2008، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
21. علاء فرحان طالب، 2011، " الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف " دار الصفاء، عمان، الأردن، .
22. عمرو هشام محمد، 2010، " دور الإصلاحات المالية في تفادي الأزمات الاقتصادية " بيت الحكمة، العدد 24، بغداد، العراق
23. غطاس عبد الغفار، 2015، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث، المجلد 15، جامعة ورقلة، الجزائر.
24. كرمي مليكة، 2016، "تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة آفاق وتحديات(الجزائر نموذجاً). مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 11، جامعة البليدة 2، الجزائر.
25. محمد دياب، 2010، "التجارة الدولية في عصر العولمة" ، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان.
26. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان غظية ناصف، 2010، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، كلية التجارة بالإسكندرية، مصر.

## ملخص

أتاحت هذه الدراسة إلى معرفة دور القطاع المالي في تعزيز الانفتاح والنمو في حالة الجزائر ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على الدراسات ذات الصلة بالجزائر بناء على مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تؤثر على القطاع المالي والانفتاح لتحقيق النمو الاقتصادي، وخلصت هذه الدراسة إلى أن التطور المالي يؤثر طرديا في معدل النمو الاقتصادي في حين تبين أن درجة الانفتاح التجاري يؤثر بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي عن طريق التطور المالي كمتغير وسيط.

نستنتج في الأخير أن التأثير على النمو الاقتصادي يتم تقويته بوجود نظام مالي متطور واقتصاد قوي خارج قطاع المحروقات، و هذا عائد إلى حكومة البلد محل الدراسة لاتخاذ التدابير والقرارات اللازمة لتحقيق النمو المستدام.

الكلمات المفتاحية:القطاع المالي، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، الكتلة النقدية.

## Abstract:

This study allowed the knowledge the role of the financial sector that improves the openness and developpement in the case of algeria, and to archive this goal, studies related to algeria has been based on according to a group of independent variables that influence the financial sector and the openness to achieve economic growth.

This study has showed that the financial developpement effects directly in the role of the economic growth while the commercial openness effects indirectly the financial developpement as a variable mediator .

In conclusion ,the effect on the economic catch up been strengthened by the presence of a developed financial sector and a powerful economy on the fuels sector, and this is returning to the country's government study place in taking the necessary measurements and decision to archive sustainable catch up.

**Key Words:** the financial sector, trade openness, economic growth, cash

block